ترينـدز للبحوث والاستشارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY

نشرة اتجاهات الرأي العام العالمي

التحوُّلات في الخصائص الديمغرافية العالمية

إعـــداد
فريق إدارة الباروميتر العالمي

2023
العدد الخامس

التحوُّلات في الخصائص الديمغرافية العالمية

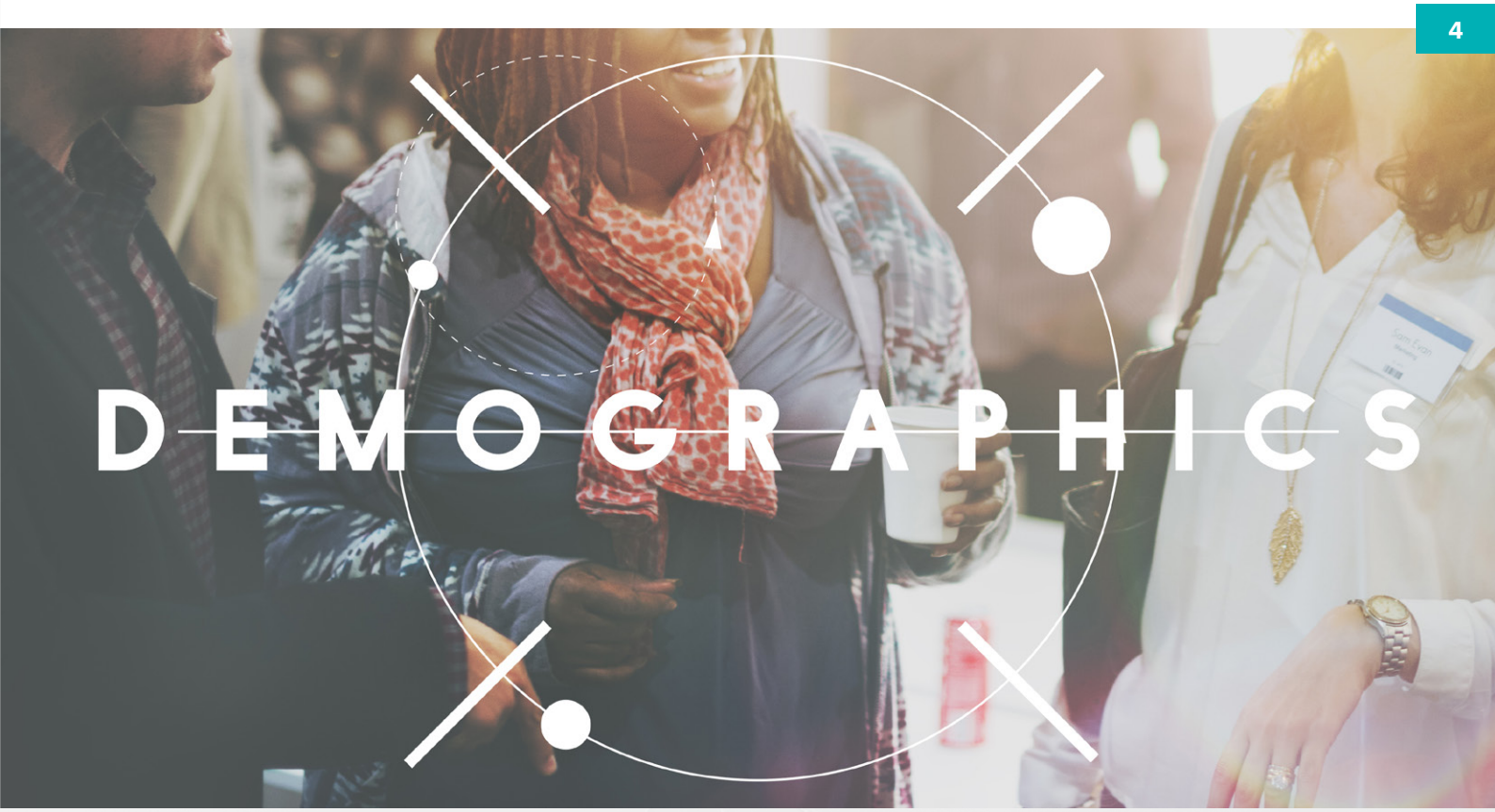

تُعدُّ الخصائص الديمغرافية من أهم العناصر التي تؤثر على المجتمع وتحدّد توجهاته وتطوّره المستقبلي. فتحولات هذه الخصائص يمكن أن توجّه السياسات الحكومية وتؤثر على رؤية المجتمع وتحديده لمساره. وتشمل الخصائص الديمغرافية: عدد السكان، والتركيبة العمرية، والتوزيع الجغرافي، والجنس، والدين، والثقافة، ومستوى التعليم، والمهنة، والدخل، والأعراق، وحالة الزواج. وعلى الرغم من أن بعض هذه الخصائص يتغير ببطء على مرّ الزمن، إلا أنها قد تشهد تغيّرات مفاجئة ومهمة في بعض الأحيان.

تُعدُّ هذه التحولات في الخصائص الديمغرافية تحديًا مستمرًّا للحكومات والمؤسسات والمجتمعات، فهي تتطلّب استراتيجيات جديدة للتعامل مع تلك التغييرات ومواجهة التحديات الناشئة. وأحد أهم التحولات في الخصائص الديمغرافية، هو التغيّر في نمط النمو السكاني. فالسكان في العالم يتزايدون بسرعة هائلة؛ حيث زاد عددهم من حوالي 1.6 مليار شخص في عام 1900 إلى أكثر من 8 مليارات شخص في الوقت الحالي. هذا التغيّر في النمط السكاني يتطلّب اتخاذ إجراءات لمواجهة تحديات، مثل زيادة الطلب على الموارد الطبيعية والطاقة وتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية للجميع.

علاوة على ذلك، يسهم ازدياد متوسط عمر البشر في تغيير الخصائص الديمغرافية. فزيادة عمر البشر تعني تحسينًا في مستوى الرعاية الصحية وتخفيض في معدلات الوفاة، وهذا الازدياد في عمر البشر يعني زيادة في عدد الأشخاص المسنين، وبالتالي الاحتياجات المتعلقة بهم.

نمط توزيع السكان أيضًا تغيّر بشكل كبير؛ حيث كان معظم السكان في الماضي يعيشون في المناطق الريفية، ومع ذلك، شهدت بلدان عديدة نزوحًا كبيرًا من الريف إلى المدن وزيادة توزيع السكان في المناطق الحضرية. وهذا يعني اتجاهًا نحو تطوّر المجتمعات الحضرية وتوجّهها نحو الاستدامة وتحديات النمو الحضري المتزايد.

والتغيرات الديمغرافية أيضًا تؤثر في التوظيف والعمل. ويشهد العالم اليوم تغيّرات كبيرة في هذا الصدد؛ حيث يزداد التنافس على فرص العمل. كذلك تغيّر أيضًا توزيع الفرص الوظيفية؛ حيث زادت الطلبات على فرص العمل في قطاعات معينة، مثل التقنية وتكنولوجيا المعلومات.

إن التغيرات في الخصائص الديمغرافية تحتّم على المجتمعات والحكومات تطوير استراتيجيات جديدة للتعامل مع التحديات المستجدَّة، وقد تظهر بعض التحديات الجديدة، مثل الضغوط على الموارد الطبيعية والبيئة، وتوفير فرص العمل والتعليم لجميع الفئات العمرية، ومعالجة قضايا الشيخوخة وتوفير رعاية صحية مناسبة للمسنين. باختصار، التحولات في الخصائص الديمغرافية تشكّل تحديًا هامًّا للمجتمعات والحكومات في الوقت الحاضر،

وتتطلّب هذه التحولات استراتيجياتٍ مستدامة للتعامل مع التغيرات المستمرة وتوفير فرص جديدة ومواجهة التحديات المستجِدَّة.

التحولات في الخصائص الديمغرافية العالمية

تشير بيانات الأمم المتحدة إلى عدد من التحولات في الخصائص الديمغرافية عالميًّا؛ حيث يُتوقَّع أن يزداد عدد السكان في العالم بمقدار 2 مليار نسمة، من 8.05 مليارات نسمة في الوقت الحاضر إلى 9.7 مليارات في عام 2050، قبل أن يصل إلى رقم قياسي يقارب الـ 11 مليار شخص بحلول نهاية القرن، وتأتي هذه الزيادة في ظل استمرار انخفاض معدلات الخصوبة. وخلال هذه الفترة، يُتوقَّع أن يتحول سكان العالم أكثر فأكثر إلى استيطان المناطق الحضرية، في حين سيفوق عدد الأشخاص البالغين من العمر 65 عامًا أو أكثر عدد الأطفال الذين تقلُّ أعمارهم عن 5 أعوام[1].

1. «السكان»، الموقع الرسمي للأمم المتحدة متاح على الرابط:
https://tinyurl.com/48jr2ths

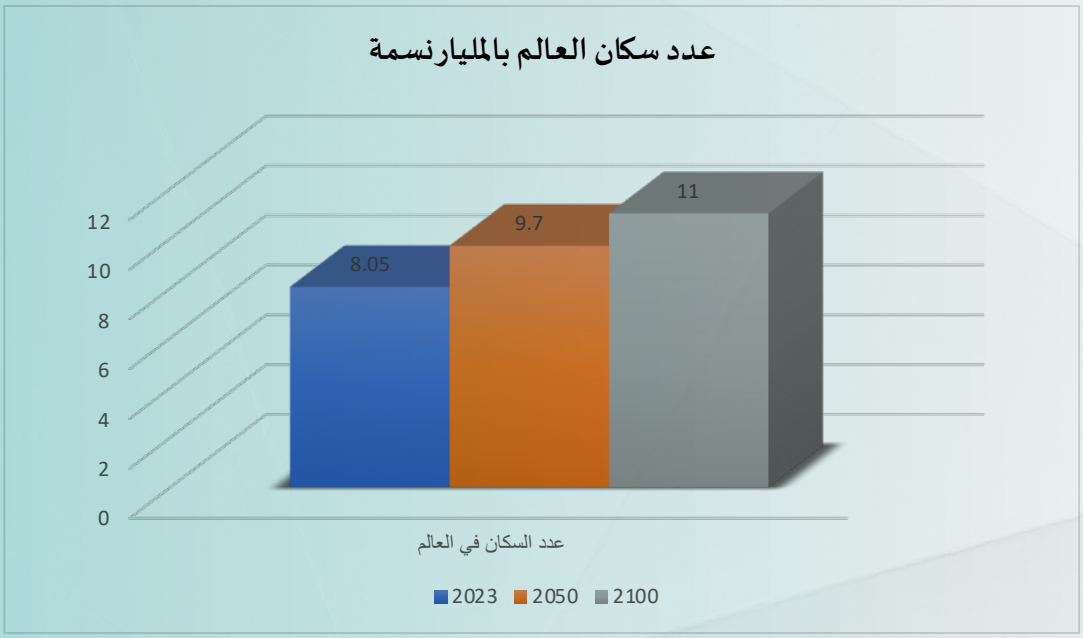

كذلك تتوقع بيانات الأمم المتحدة أن يتركّز النمو السكاني العالمي من الآن وحتى عام 2050 في تسعة بلدان فقط، هي: الهند ونيجيريا وباكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وتنزانيا وإندونيسيا ومصر والولايات المتحدة الأمريكية (بالترتيب التنازلي للزيادة). ومن المحتمَل أن يتضاعف عدد سكان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بينما يُحتمَل أن يتقلّص عدد سكان أوروبا[2].

2. «تعداد سكان الأرض سيبلغ 9,7 مليارات نسمة بحلول 2050 بحسب الأمم المتحدة»، موقع فرانس24، 18 يونيو 2019:
https://tinyurl.com/5d6b5vnc

وتشير آخر إحصاءات الأمم المتحدة عام 2022 إلى انخفاض معدل الخصوبة في أمريكا الشمالية إلى 1.6، وفي أوروبا إلى 1.5، وفي أستراليا ونيوزيلندا إلى 1.6، وفي أمريكا اللاتينية إلى 1.8، وفي آسيا إلى 1.9. أما في إفريقيا فتشير الأرقام إلى ارتفاع المعدل؛ حيث بلغ متوسط المواليد 4.2، وفي الشمال الإفريقي؛ حيث تقع الدول العربية، يبلغ المعدل 3، وهو معدل يعني بقاء حيوية سكان القارة مقابل شيخوخة الآخرين[3].

3. « انخفاض الخصوبة وشيخوخة أمريكا وأوروبا»، موقع الجزيرة مباشر، 13 ديسمبر2022:
https://tinyurl.com/5ff2y838

وتشير البيانات أيضًا إلى أن الناس في حالة تنقُّل مستمر؛ حيث ارتفعت النسبة المئوية للمهاجرين على الصعيد العالمي إلى 3.5% من سكان العالم عام 2019. مقارنة بنسبة 2.8% عام 2000، و2.3% عام 1980؛ حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم ارتفاعًا حادًّا؛ بسبب النزاعات التي طال أمدها، ويمكن أن يزداد ذلك العدد ارتفاعًا بسبب التغير المناخي والتدهور البيئي. وتتجه الغالبية العظمى من تدفقات اللاجئين والمهاجرين إلى البلدان الواقعة في الجنوب.[4]

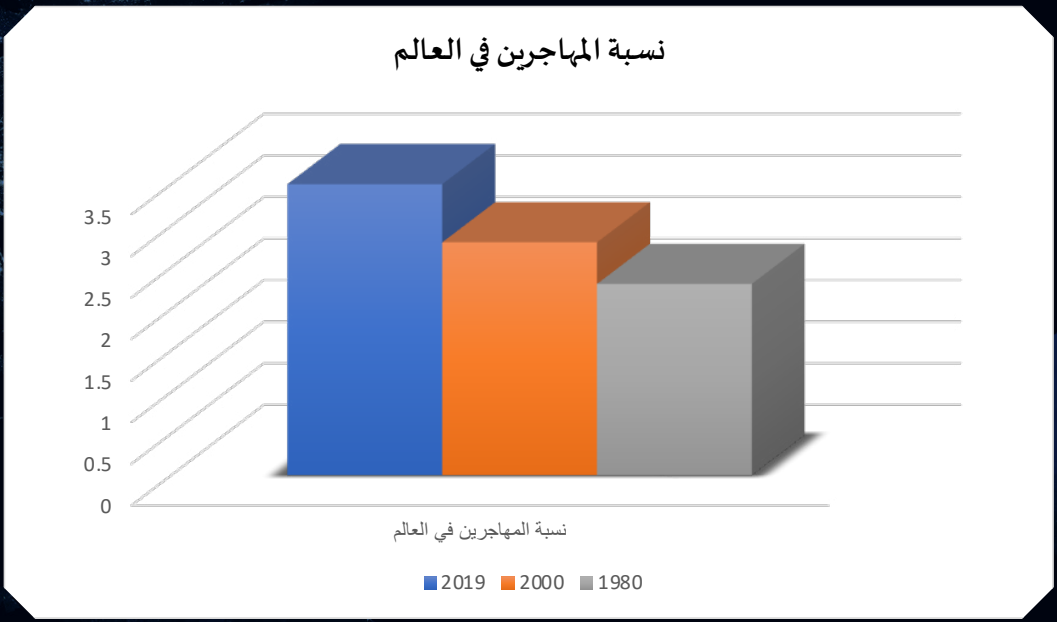

الطفرات في أعداد الشباب

يشكّل الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا) الشريحة الكبرى السريعة النمو من السكان في بعض مناطق العالم؛ حيث تشير البيانات إلى أن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سوف يتضاعف فيها مجموع عدد السكان بحلول عام2050، خاصة السكان ممّن هم في سنّ العمل (من 25 إلى 64 عامًا) بوتيرة أسرع من أيّ فئة عمرية أخرى، كذلك الأمر ذاته في معظم البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد شهدت بالفعل طفرة مماثلة في أعداد الشباب، تلتها طفرة في أعداد الأشخاص في سنّ العمل.[5]

4. « تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019»، الإسكوا، الأمم المتحدة، متاح على الرابط:
https://tinyurl.com/2h923bee

5. World Population Prospects 2019, at:
https://tinyurl.com/ycvtfz4k

وتوفّر الزيادة النسبية في عدد السكان في سنّ العمل، طوال فترة وجودها، فرصةً للنمو الاقتصادي المتسارع: ما يُطلَق عليه «العائد الديمغرافي» الذي يمكن من خلاله تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل: القضاء على الجوع، وضمان الحياة الصحية، والنهوض بالتعليم والتعلم مدى الحياة، وإيجاد فرص العمل، وتحسين الحماية الاجتماعية، والحد من عدم المساواة وزيادة الفرص المتاحة. ومع ذلك يمكن أن تؤدي الطفرات في أعداد الشباب إلى زيادة التحديات التي تواجهها الماليات العامة؛ حيث ستجد الدول التي توجد فيها طفرات في أعداد الشباب، مشقّةً في توفير الخدمات للشباب، فضلًا عن التحدي الذي سوف تواجهه هذه الدول مستقبلًا في العقود القادمة، وهي تكافح من أجل التعامل شيخوخة السكان[6].

معضلات التقدم في العمر

يشكّل اليوم كبار السن (ممن تصل أعمارهم إلى 65 سنة فما فوق) الفئةَ العمرية الأسرع نموًّا في العالم، فعلى الصعيد العالمي، وللمرة الأولى، فاق عدد كبار السن في عام 2018 عدد الأطفال دون سنّ الخامسة، وبحلول عام 2050، سيفوق عدد كبار السن عدد المراهقين والشباب (من سنّ 15 إلى 24 عامًا). وتواجه بالفعل بعض المناطق، مثل أوروبا وشرق آسيا، تحديًا كبيرًا في تقديم الدعم والرعاية لكبار السن لديها. ومع استمرار متوسط العمر في الارتفاع، من المحتَمل أن يؤدي كبار السن أدوارًا أكثر أهمية في المجتمعات والاقتصادات. ويجب علينا أن نُعدِّل نُظُمَ التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية من أجل توفير شبكة أمان عامة لهذه الفئة العمرية الآخذة في النمو[7].

زيادة معدلات الهجرة

بلغ عدد المهاجرين على الصعيد الدولي -الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية- حوالي 281 مليون نسمة في عام 2020، مقارنة بـ 272 مليون نسمة عام 2019؛ أيْ ما يقرب من3.5% من سكان العالم. وكان ذلك الرقم 2.8% في عام 2000. وتستضيف آسيا أكبر عدد من المهاجرين على الصعيد الدولي، لكن إفريقيا شهدت في السنوات الأخيرة أسرع معدل للزيادة، وتحدث غالبية الهجرة الدولية بين البلدان الواقعة في المنطقة الجغرافية نفسها.

6. « The world counted 258 million international migrants in 2017, representing 3.4 per cent of global population», POPFACTS, No. 2017/5, December 2017:
https://tinyurl.com/39nxzbra

7. World Population Prospects 2019, op. cit.

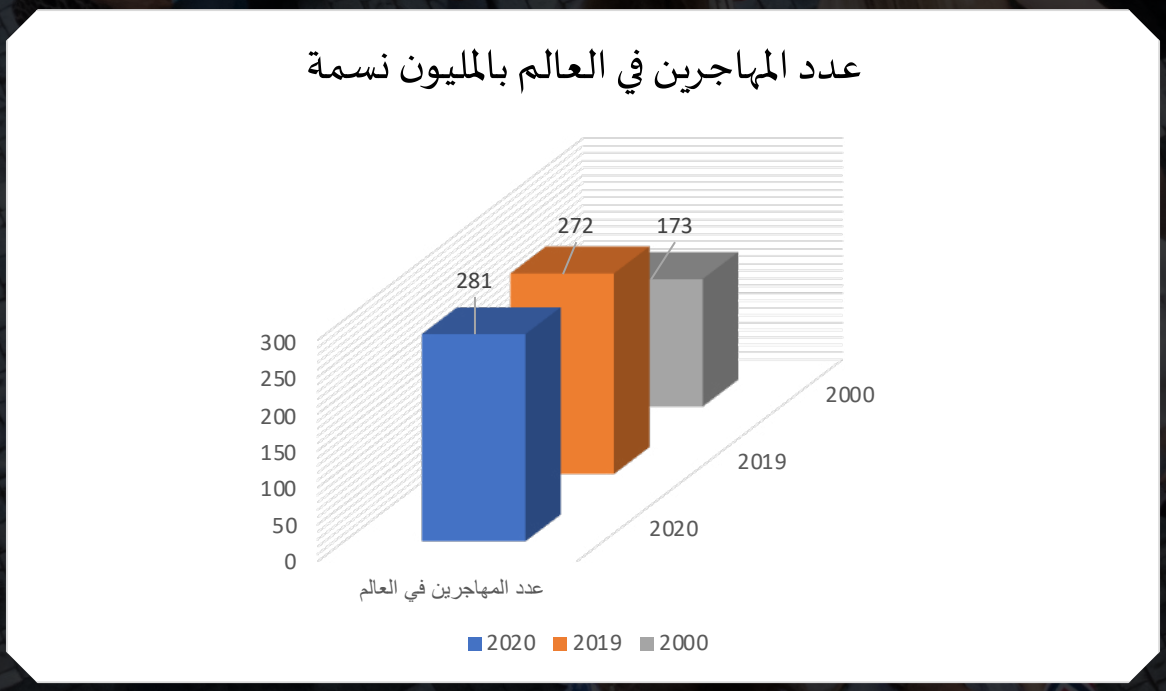

ويتنقّل الناس لأسباب عديدة، منها العمل والأسرة والتعليم، بَيْدَ أن عدد من يغادرون ديارهم ومجتمعاتهم المحلية نتيجة للعنف أو الاضطهاد أو الحرمان أو الكوارث، بما في ذلك نتيجة لتغيّر المناخ، آخذٌ في التزايد. وقد أدّت هذه العوامل مجتمعة في العقود الأخيرة إلى ارتفاع قياسي في عدد الأشخاص المشردين قسرًا: أكثر من 70 مليون نسمة في عام 2018، منهم ما يقرب من 26 مليون لاجئ. ومنذ عام 2012، تضاعف تقريبًا عدد اللاجئين تحت رعاية وكالة الأمم المتحدة المعنيّة باللاجئين، وهي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويعيش ما يقرب من أربعة من كل خمسة لاجئين في بلد يتقاسم الحدودَ مع بلدهم الأصلي، ويمثّل ذلك أحد العوامل التي دفعت الحكومات في عام 2018 إلى اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وبرغم أن هذا الاتفاق ليس وثيقة مُلزمة قانونًا، فإنه يشكّل إطارًا لدعم التعاون الدولي بشأن الهجرة[8].

8. « التنمية الحضرية»، موقع البنك الدولي، متاح على الرابط:
https://tinyurl.com/rdafwuvw

المستقبل الحَضَري

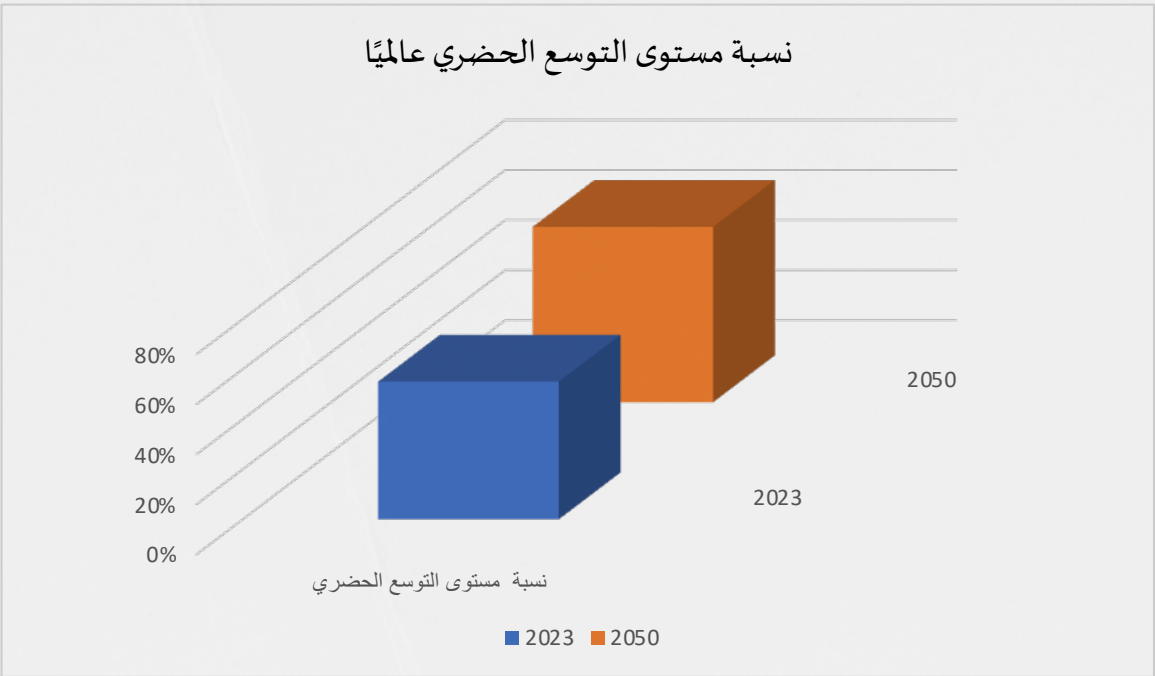

الذين كانوا يعيشون في المناطق الريفية أكثر عددًا ممن يعيشون في المناطق الحضرية حتى عام 2009، أما اليوم، فيعيش حوالي 55% من سكان العالم في المدن، ومن المتوقَّع أن يصل مستوى التوسع الحضري إلى ما يقرب من 70% بحلول عام 2050. وسيحدث معظم النمو في عدد سكان المناطق الحضرية في آسيا وإفريقيا، ولاسيما الصين والهند ونيجيريا؛ حيث لا تزال معدلات الخصوبة مرتفعة ويتطلّب التوسع الحضري، مثله مثل الهجرة، إدارة فعالة من قبل السلطات الوطنية والمحلية. وفي الوقت الحالي، تشغل المدن أقلّ من 2% من مجموع الأراضي في العالم، لكنها تنتج 80% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأكثر من 70% من انبعاثات الكربون. وتطرح سرعة التوسع الحضري ونطاقه

تحديات فيما يتعلق بضمان توافر السكن الملائم والبنية التحتية وسُبل النقل، وكذلك تحديات تتعلق بالنزاع والعنف. ويُصنَّف ما يقرب من مليار نسمة على أنهم «فقراء الحَضَر»، ويعيش معظمهم في تجمّعات عشوائية في المناطق الحضرية[9].

وفي الوقت نفسه، لا بدّ من بذل مزيد من الجهود لكفالة عدم ترك مَن يعيشون في المناطق الريفية خلف الرَّكْب، بما في ذلك ما يتعلق بإمكانية الاستفادة من الاقتصاد الرقمي والمجتمع الرقمي، فصغار المزارعين ومُرَبُّو الماشية وأفراد الشعوب الأصلية، يؤدون دورًا حيويًّا في إنتاج غذائنا وحماية رأس مالنا الطبيعي.

التحول الديمغرافي وأثره على الاقتصاد الصيني

تشهد الصين حاليًّا تحولًا ديمغرافيًّا كبيرًا يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الصيني، وتعاني البلاد تبعات تراجع معدّل النمو السكاني وتحوّل هيكل السكان؛ حيث زاد عدد الرجال عن عدد النساء في الصين بنحو 30 مليونًا عام 2021، كما أشارت دراسة أُجريت عام 2007 إلى وجود صلة كبيرة وذات دلالة إحصائية بين اختلال التوازن بين الجنسين في الفئة العمرية 16 إلى 24 عامًا ومعدلات الجريمة بين الذكور في الصين[10].

التحديات التي تواجه المجتمع الصيني

1. تراجع معدل النمو السكاني:

اعتمدت الصين لفترة طويلة على قوتها العاملة الشابة والمتنقلة لتشكيل العمود الفقري لاقتصادها، ولكن الاتجاهات الديمغرافية الحالية يمكن أن تعرقل النمو الاقتصادي في الصين وتخلق مشاكل

9. المرجع السابق.

10. Bongaarts, J. and Guilmoto, C.Z. (2015), How Many More Missing Women? Excess Female Mortality and Prenatal Sex Selection, 1970–2050. Population and Development Review, 41: 241-269.
https://tinyurl.com/ydkhujjy

اجتماعية صعبة، وسوف تتفاقم الصعوبات التي تواجهها الصين بسبب الشيخوخة السريعة لمجتمعها.

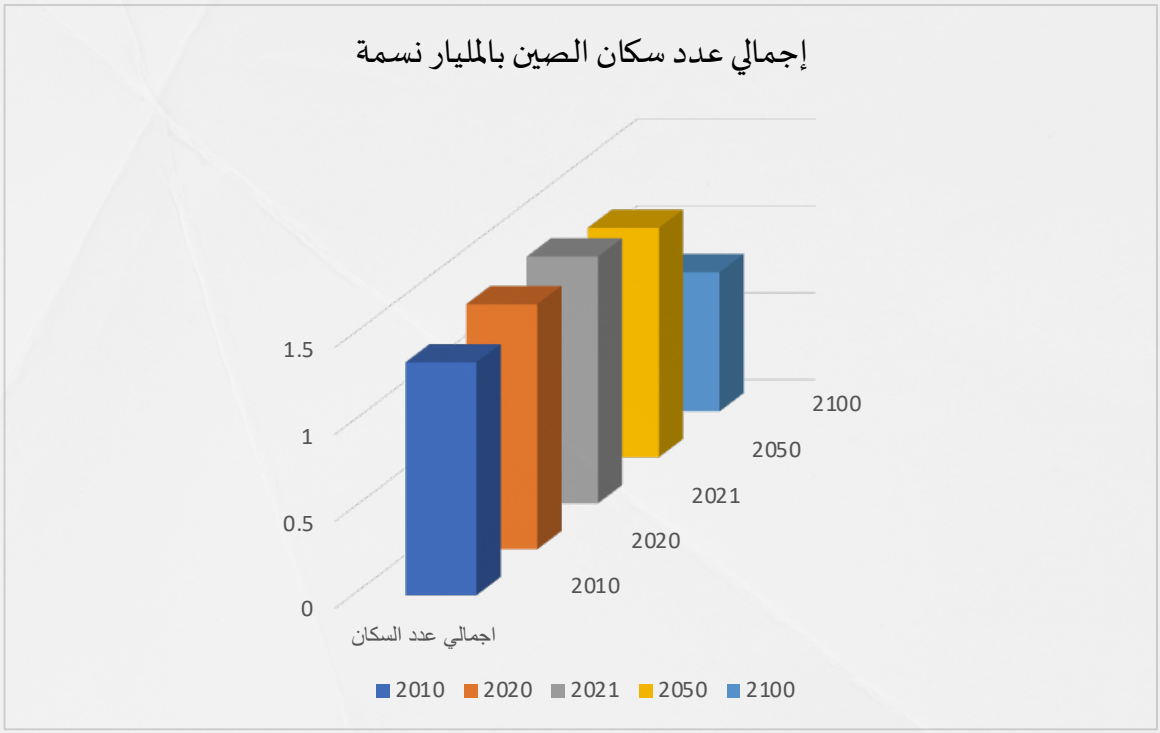

في عام 2010، بلغ عدد السكان الصينيين حوالي 1.34 مليار نسمة. ومع مرور الوقت، تراجع معدّل النمو السكاني؛ بسبب السياسة المعروفة باسم «سياسة الطفل الواحد» التي تم تنفيذها في الصين لسنوات عديدة. وبحلول عام 2020، بلغ عدد السكان الصينيين حوالي 1.41 مليار نسمة. وبلغ عدد سكان الصين ذروته عند أكثر من 1.42 مليار نسمة عام 2021، فيما تشير التوقعات الحالية إلى أن عدد سكان الصين سينكمش بأكثر من 100 مليون نسمة بحلول عام 2050. وبحلول نهاية القرن، فقد يتضاءل عدد سكان الصين إلى أقل من 800 مليون نسمة، مع وجود [illegible] بنا [illegible] أكثر قتامةً

2. انخفاض معدل الخصوبة:

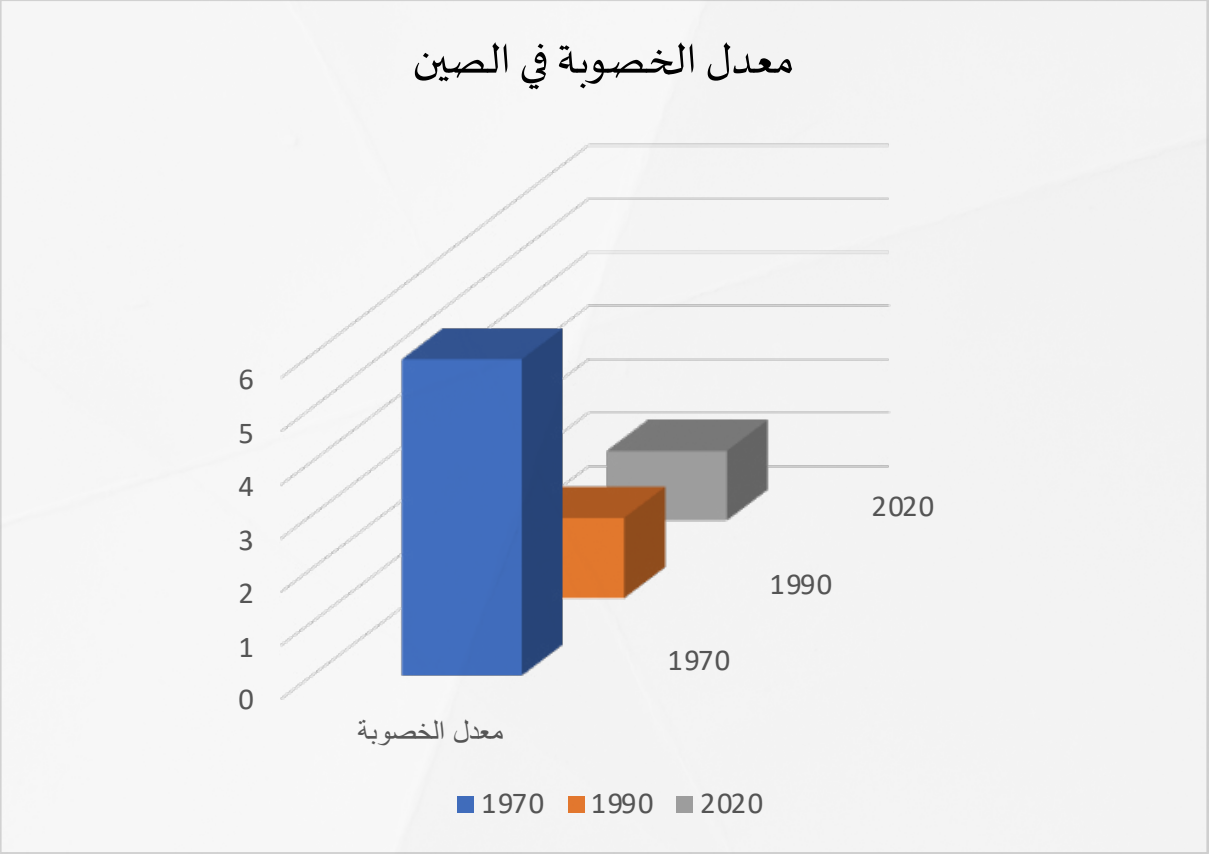

تتسبب سياسة الطفل الواحد في انخفاض معدَّل الولادات، فقد انخفض معدل الخصوبة في الصين من 5.91 في عام 1970 إلى1.3 في عام 2020، وفقًا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى القيود التي فرضتها السياسة على عدد الأطفال المسموح بهم لكل عائلة. ولكي يحافظ السكان على حجمهم، كان لا بد من أن يكون معدل الخصوبة الإجمالي حوالي2.1 طفل لكل امرأة، وهو المعدَّل العالمي، ونتيجة لعقود من تدابير السيطرة على السكان، انخفضت معدلات الخصوبة في الصين إلى ما دون تلك العتبة، وبحلول التسعينيات، انخفض معدل الخصوبة في الصين إلى 1.5 مولود لكل امرأة، واعتبارًا من عام 2020، انخفض إلى مستوى تاريخي منخفض بلغ 1.3 مولود لكل امرأة؛ لذا استجاب القادة الصينيون لانخفاض معدلات الخصوبة في الصين من خلال تخفيف سياسة الطفل الواحد بداية من عام 2013، وسُمح لأيّ آباء كانوا أطفالًا وحيدين بإنجاب طفل ثانٍ وفي عام 2016،

قامت الحكومة بتوسيع هذه السياسة لتشمل جميع الأزواج، وأنهت رسميًّا سياسة الطفل الواحد. ولم تخفف هذه السياسات المشكلة، فعندما خفّفت الحكومة سياسة الطفل الواحد في عام 2013، توقّع المسؤولون 2 مليون ولادة إضافية في عام 2014، ولكن عدد المواليد في عام 2014 بلغ 470 ألف شخص فقط، مقارنة بعام 2013. وعلى نحو مماثل، وعلى الرغم من تشجيع الحكومة مؤخرًا على إنجاب ثلاثة أطفال، فإن معدّل المواليد في الصين لا يزال ينخفض ما أدى إلى انخفاض متوسط حجم الأسرة في الصين من 3.1 إلى 2.6 فرد بين عامَي 2010 و2020[11].

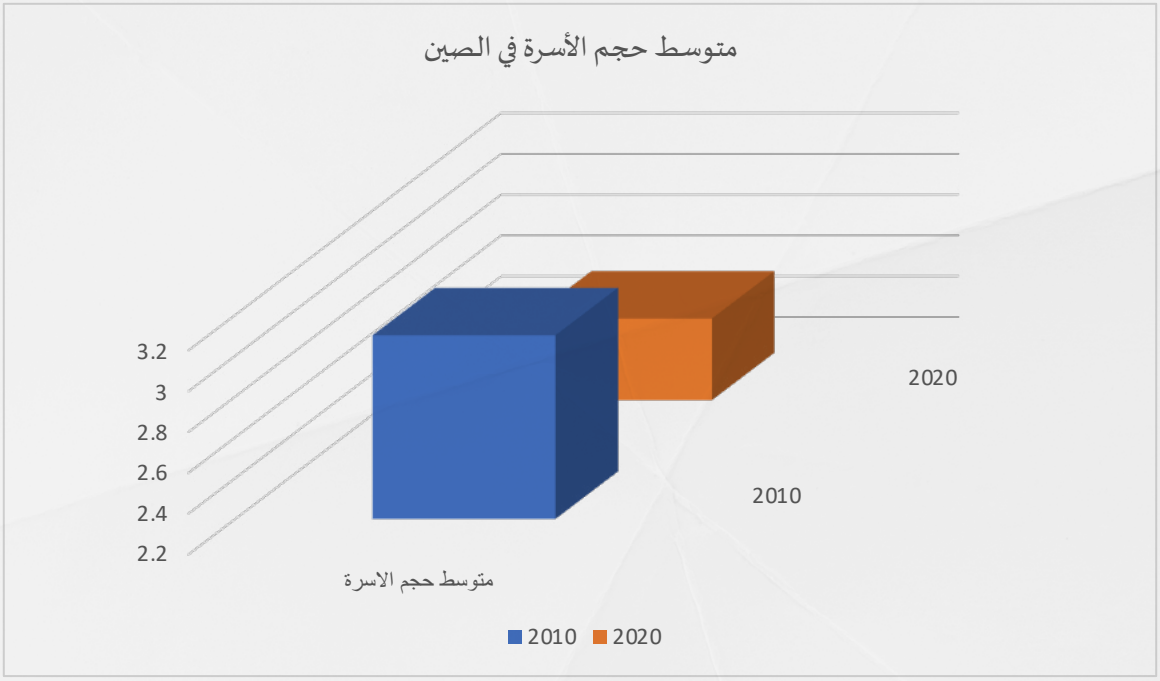

كما أن ارتفاع أسعار المساكن والزيادة الإجمالية في تكاليف المعيشة، جَعَلا تربية الأطفال مرهقة ماليًّا بالنسبة إلى الكثيرين؛ حيث بلغ متوسط تكلفة تربية الطفل حتى سن 18 عامًا في الصين ما يقرب من سبعة أضعاف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام 2019. وأدت جائحة كوفيد19-

11. « الصين تطالب الشعب بزيادة الإنجاب بعد عقود من سياسة الطفل الواحد»، اقتصاد الشرق بلومبيرغ، 21 إبريل 2022:
https://tinyurl.com/y56tmyyy

وسياسات الصين للتخلص من كوفيد19- إلى تفاقم الوضع. كما حَدَّت عمليات الإغلاق الصارمة المرتبطة بفيروس كورونا المستجدّ من إمكانية الوصول إلى المستشفى، حتى بالنسبة إلى الأمهات الحوامل، ما أدى إلى ثَنْيِ البعض عن الرغبة في إنجاب الأطفال أثناء الوباء.

3. زيادة نسبة الشيخوخة:

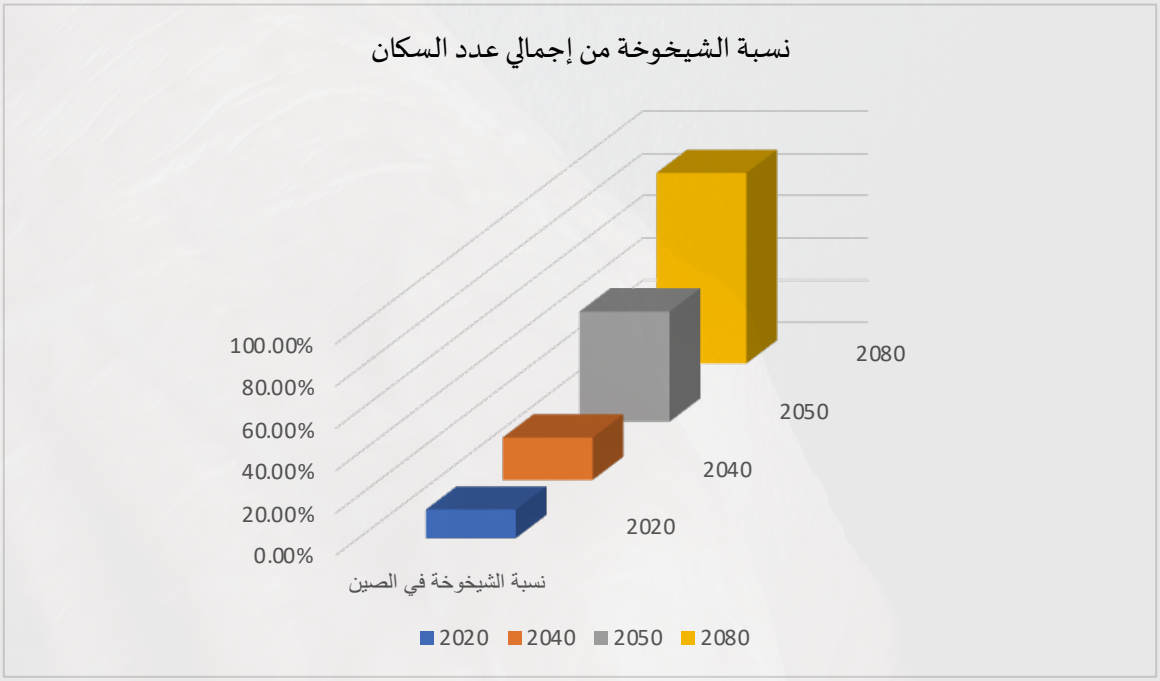

يواجه الاقتصاد الصيني تحديًا مع تزايد نسبة المسنين في البلاد. وفقًا لإحصاءات حديثة، وتسارعت عملية الشيخوخة في الصين. وارتفع عدد كبار السن الذين تبلغ أعمارهم أكثر من 65 عامًا لتشكّل 13.5% من السكان، بزيادة 4.63 نقاط مئوية، مقارنة بما كان عليه الوضع قبل 10 سنوات، وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2040، ستتجاوز نسبة كبار السن الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا فأكثر 20% من إجمالي السكان، وهذا يشكّل تحديًا كبيرًا فيما يتعلق بتوفير الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لهؤلاء الأفراد. وتتوقع بعض التقديرات أن تصل نسبة إعالة كبار السن في الصين (نسبة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا إلى عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا) إلى ما يقرب من 52% بحلول منتصف القرن. وهذا يعني أنه مقابل كل فردَيْن في سنّ العمل سيكون هناك شخص واحد يزيد عمره عن 65 عامًا. وبحلول ثمانينيات القرن الحادي والعشرين، يمكن أن يرتفع هذا الرقم إلى ما يقرب من 90%.[12]

12. The old-age dependency ratio measures the size of the elderly population (age 65+) as a % of the working population (age 15-64). CSIS China Power Project; UN World Population Prospects

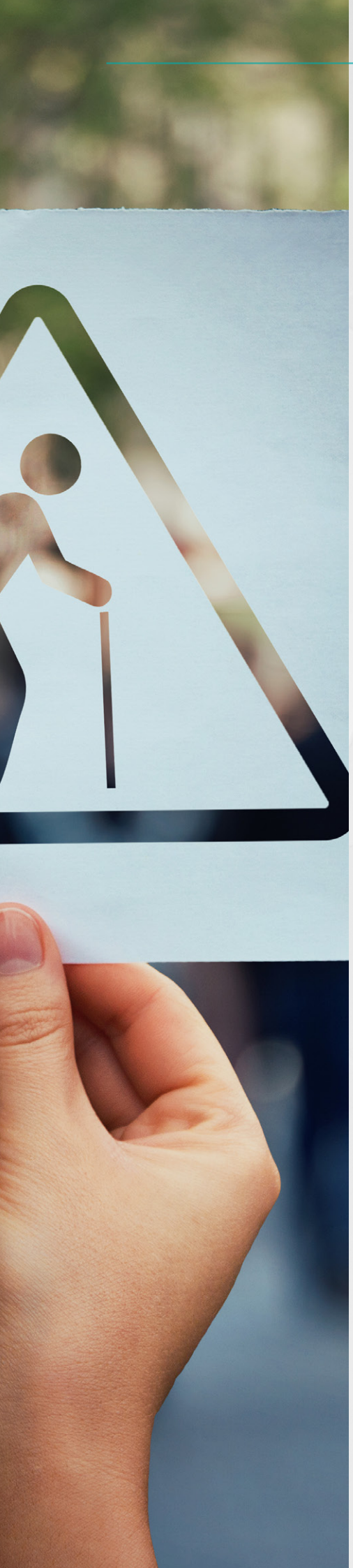

وسيكون سكان الصين في المستقبل أكبر سنًّا أيضًا بفضل التغيرات التي طرأت على الرعاية الصحية في الصين بشكل كبير خلال العقود الأخيرة؛ حيث نجح برنامج ماو تسي تونغ الشهير «الأطباء الحفاة» في تدريب مئات الآلاف من الشباب الصينيين على توفير الرعاية الأساسية بأسعار معقولة لسكان الريف في الصين. وفي الآونة الأخيرة، أدت التنمية الاقتصادية السريعة في الصين إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية. وفي عام 2000، بلغ إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية في الصين 55 مليار دولار فقط، ولكن بحلول عام 2021 ارتفع هذا الرقم إلى ما يقرب من 1.2 تريليون دولار، وقد أدى هذا إلى تحسُّن كبير في متوسط العمر في الصين من 44 عامًا فقط في عام 1960 إلى 77 عامًا في عام 2020[13].

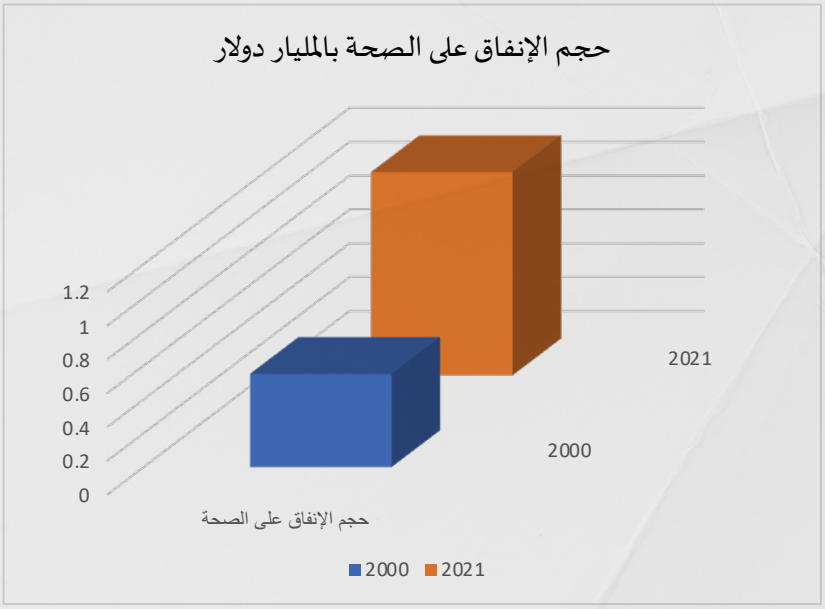

وقد أدى ارتفاع متوسط العمر، إلى جانب انخفاض معدلات الخصوبة، إلى شيخوخة المجتمع بسرعة، وسوف تتفاقم المشكلة.

وبالنسبة إلى الصين، التي لا يزال اقتصادها يعتمد على مصادر العمالة بأسعار معقولة لدفع قطاع التصنيع لديها، فإن الشيخوخة السكانية العاملة في الصين تمثّل مشكلة اقتصادية خطيرة، وسوف تؤدي هذه التحولات إلى انخفاض الإنتاجية، ومع بدء تضاؤل حجم العمالة الفائضة الضخم في الصين، فسوف ترتفع أجور التصنيع وتنخفض ربحية

13. United Nations Population Division. World Population Prospects: 2022 Revision,

القطاع. وسوف يكون لشيخوخة سكان الصين أيضًا عواقبُ اجتماعية عميقة، فتقليديًّا، يقوم معظم الأطفال الصينيين برعاية آبائهم وأمهاتهم حتى سنّ الشيخوخة، كما يتضح من التعبير الصيني «تربية الأطفال لإعالة الشيخوخة، ومع انكماش عدد السكان في سنّ العمل في الصين بما يتناسب مع السكان المسنين، فإن عبء دعم المتقاعدين سوف ينمو. ويدرك المسؤولون الصينيون الأزمة الديمغرافية المتصاعدة في البلاد؛ لذا تنفّذ العديد من حكومات المقاطعات والحكومات المحلية حوافزَ للأُسر لإنجاب طفل ثانٍ أو ثالث. وتتخذ الحكومة المركزية أيضًا خطوات لتطوير نظام الرعاية الاجتماعية المحدود في البلاد وتحسين قدرات رعاية كبار السن في الصين، وتشدد الخطة الخمسية الرابعة عشرة -وهي وثيقة رئيسية تحدد الأهداف والسياسات للسنوات الخمس التالية- على الحاجة إلى «استراتيجية طويلة الأجل للتنمية السكانية». وتدعو الخطة إلى وضع سياسات لتشجيع الأُسر على إنجاب المزيد من الأطفال من خلال تحسين سياسات الإجازة الوالدية ومرافق رعاية الأطفال وزيادة الموارد أثناء الحمل والولادة. وتنصّ أيضًا على أن البلاد ستعمل على تحسين رعاية المسنين من خلال إضافة أسرة تمريض إلى 1000 منشأة عامة لرعاية المسنين وتعزيز تدريب ممرضات الشيخوخة[14].

كما أصدر مجلس الدولة خطة لتوسيع المعروض من خدمات رعاية المسنين وتحسين آليات الدعم الصحي لكبار السن عام 2022، وكجزء من جهودها، قالت الحكومة إنه سيتم رفع سنّ التقاعد ببطء بحلول عام 2025، لكنها لم تقدّم سوى القليل من التفاصيل. وفي الوقت الحالي يتقاعد معظم الرجال عند سنّ 60 عامًا، بينما تتقاعد النساء العاملات في الوظائف المكتبية عند سنّ 55 عامًا، وتتقاعد النساء العاملات في وظائف الياقات الزرقاء عند سنّ 50 عامًا.[15]

14. China releases 5-year plan for elderly care services, Feb. 21,2022: https://tinyurl.com/mvp5e8vt

15. "Outline of the People's Republic of China 14th Five-Year Plan for National Economic and Social Development and Long-Range Objectives for 2035," Translated by the Center for Strategic and Emerging Technologies, May 13, 2021.

ومع ذلك فإن زعماء الصين يواجهون معارضة قوية لزيادة سنّ التقاعد أو تعديل سياسات معاشات التقاعد داخل الصين. وفي فبراير 2023، احتج آلاف الأشخاص خارج المكاتب الحكومية في ووهان بعد أن خفّضت المدينة المزايا الطبية للمتقاعدين من 260 يوانًا صينيًّا شهريًّا إلى أقل من 100 يوان صيني[16]، واندلعت احتجاجات مماثلة في جميع أنحاء البلاد في مدينتَي داليان وقوانغتشو. وذهبت الفوائد الطبية إلى حُجَر التقطيع كجزء من إجراءات أوسع لخفض التكاليف للحد من ديون الحكومات المحلية، التي تراكمت وسط سياسات صارمة للتخلص من كوفيد19-، وتراجُع سوق الإسكان، وتباطُؤ النمو الاقتصادي. ومع تقدّم السن السكاني في الصين، سوف يواجه صُنَّاع السياسات عمليةً شعوذة صعبة تتمثّل في دعم المتقاعدين في ظل القيود المفروضة على الموارد والمصالح المتنافسة.

4. تحديات التوظيف والعمالة:

تتراجع القوة العاملة في الصين نتيجة للتغيرات الديمغرافية؛ حيث يتقدم العديد من العاملين في السن، ويعاني سوق العمل نقصَ العمالة الشابة، وقد يؤدي هذا إلى زيادة تكاليف العمالة في الصين والتحديات التي تواجهها الصناعات والقطاعات الاقتصادية المعتمِدة على العمالة. فأحد العيوب الحاسمة التي تواجه الصين، هو معدل الهجرة الذي لا يكاد يُذكَر بعكس الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، التي استفادت من صافي الهجرة الإيجابية، التي تساعد في تعويض انخفاض معدلات المواليد وتجديد السكان في سنّ العمل. ومنذ عام 1960 بلغ متوسط التدفق الصافي إلى الولايات المتحدة أكثر من مليون مهاجر إلى البلاد كل عام، بينما سجلت الصين خسارة صافية بأكثر من 265 ألف مهاجر كل عام. وفي عام 2020، كانت الصين موطنًا لمليون مهاجر فقط؛ أيْ حوالي 0.1% من سكانها[17].

5. تباين إقليمي في التحول الديمغرافي:

يُلاحَظ أن التحول الديمغرافي يأخذ شكلًا مختلفًا في مختلف المناطق في الصين، وتتميز المدن الكبرى بمعدلات خصوبة منخفضة ونسبة أعلى من المسنّين، بينما تشهد المناطق الريفية تحديات مختلفة، مثل هجرة الشباب إلى المدن، ونقص العمالة.

16. Plan to raise China's retirement age sparks anger, reuters, NOVEMBER 20, 2020: https://tinyurl.com/yez9f2x5

17. Net migration, United Nations Population Division. World Population Prospects: 2022 Revision.

التحول الديمغرافي وأثره على الاقتصاد الصيني

تفوقت الهند رسميًّا على الصين؛ حيث أصبحت الدولة الأكثر تعدادًا للسكان في العالم في 14 إبريل 2023. وبعكس الصين، فإن هذا ليس تفوقًا إيجابيًّا؛ حيث تصل مساحة الصين إلى ما يقرب من 9.6 ملايين كيلومتر مربع، مقارنة بمساحة الهند التي تبلغ 3.3 ملايين كيلومتر مربع، ما يجعل الكثافة السكانية في الهند أعلى بثلاث مرات تقريبًا من الكثافة السكانية في الصين. ومع ذلك، وعلى عكس الصين، تكافح الهند لإطعام وتعليم ورعاية سكانها، البالغ عددهم 1.4286 مليار نسمة، على الرغم من معدل النمو المذهل فيها على مدى العقود الثلاثة الماضية[18].

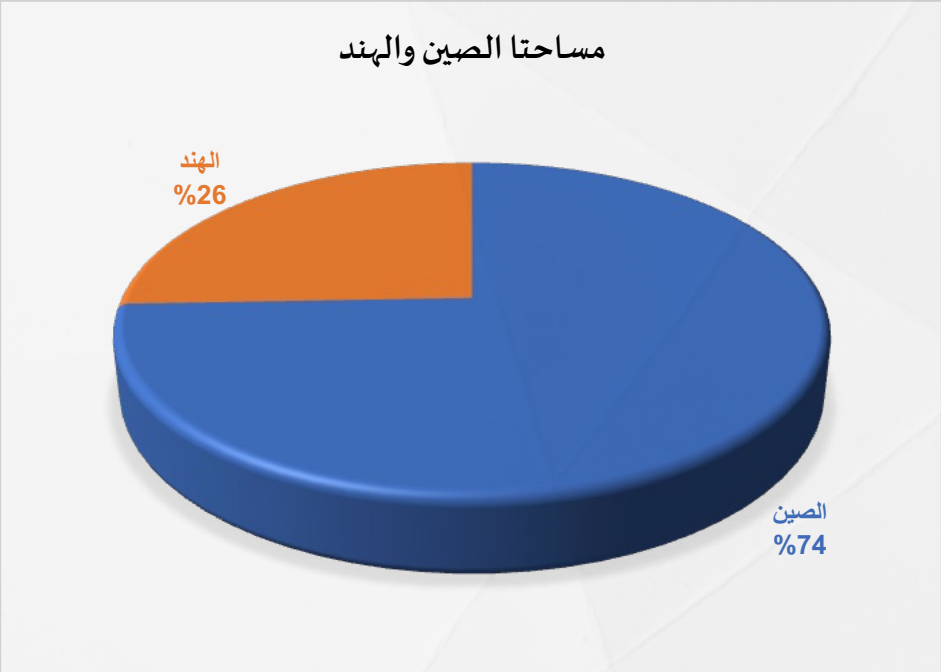

ينطوي النموّ السكاني على فرص وتحديات؛ حيث من المتوقَّع أن يزيد تعداد سكان الهند عام 2050 ليصل إلى حوالي 1.7 مليار نسمة، وذلك قبل أن ينخفض إلى 1.1 مليار نسمة بحلول عام 2100، ونظرًا إلى الانخفاض في معدلات الوفيات والخصوبة، فإن نافذة الفرص المتاحة للهند من أجل استخدام نموّ القوى العاملة المنتجة فيها لتعزيز التنمية الاقتصادية هي محدودة للغاية.

18. «After 300 years India will be world's largest country again»,timesofindia, Apr 20, 2023: https://tinyurl.com/2mbcm7s3

وذلك بسبب الأنماط الإقليمية غير المتكافئة، التي إذا لم يتم التعامل معها بصورة دقيقة يمكن أن تُحوِّل العائد الديمغرافي للهند إلى انقسام ديمغرافي دائم. فبينما تستمر الولايات الشمالية في الهند بالنمو، استقر النمو السكاني في جنوب الهند بالفعل، وفي بعض الولايات، مثل ولاية كيرالا في الجنوب وناغالاند في الشمال الشرقي، بدأ عدد السكان بالفعل في الانكماش، وهذا يعني أن أجزاء من الهند قد تشهد طفرات في عدد المواليد، بينما تكافح مناطق أخرى مع شيخوخة السكان[19].

يضاف إلى ذلك عوامل أخرى، مثل التغيّر المناخي الذي يجعل من الصعب جدًّا التنبؤ بالاتجاهات الديمغرافية، فالبلاد تشهد أنواء مناخية حادة من أعاصير وموجات حرّ وجفاف وفيضانات بشكل متكرر ما يثير القلق، وبينما تفيض بعض الأنهار، يجفّ بعضها الآخر. كما يعاني الملايين على طول شبه القارة الهندية وعرضها بالفعل من ندرة المياه، ما يؤدي إلى نزوح جماعي وهجرة من مناطق غير صالحة للسكن؛ حيث ينتج عن ذلك تفاقُم الانقسام الإقليمي[20].

19. India faces deepening demographic divide as it prepares to overtake China as the world's most populous country, theguardian, 14 Nov 2022:
https://tinyurl.com/584hus7t

20. ibid.

وقد تكون التداعيات السياسية لهذه الاتجاهات أكثر شمولية. فلقد نما عدد سكان الهند من 350 مليون نسمة إلى أكثر من مليار بين عامي 1947 و1997؛ حيث كانت الولايات الشمالية الأكثر فقرًا والأقل تعليمًا، التي تتحدث اللغة الهندية إلى حدّ كبير، مسؤولة عن جزء كبير من تلك الزيادة، في حين أن الولايات الجنوبية قلّصت عدد السكان بشكل أكثر فاعلية بسبب التنمية البشرية وسياسات التعليم الأفضل، وبينما العائلات الشمالية لديها 6-7 أطفال في المتوسط لعقود من الزمن، انخفض متوسط الهنود الجنوبيين بسرعة ليصل إلى طفلين لكل أسرة.

ونظرًا إلى أن الهند دولة ديمقراطية، فالمفروض أن يكون لدى الشمال الأكثر تعدادًا للسكان عددٌ أكبر من المقاعد البرلمانية، وبالتالي قوة سياسية أكبر. لكن في عام 1976 وحرصًا على عدم مكافأة عدم القدرة على الحد من عدد السكان من خلال المزيد من التأثير السياسي، جمّدت رئيسة الوزراء، إنديرا غاندي، التمثيلَ البرلماني ليبقى على مستوى التعداد السكاني لسنة 1971. ولقد كان من المفترَض أن تنتهي صلاحية التعديل الدستوري، الذي سمح بالتجميد، بعد 25 عامًا، لكن رئيس الوزراء، أتال بيهاري فاجبايي، جدده لمدة ربع قرن آخر.

ونتيجة لذلك، يمثّل بعض نواب الجنوب أقلَّ من مليونَي ناخب، بينما يمثّل بعض نواب الشمال ما يصل إلى 2.9 مليون. ويبدو أن حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم، الذي يتزعمه رئيس الوزراء ناريندرا مودي، والذي يحظى بتأييد ساحق من الناخبين في المناطق الشمالية الهندوسية الناطقة بالهندية، مصممٌ على إنهاء هذه الحالة الشاذة واستعادة التمثيل المتكافئ عندما ينتهي التعديل مرة أخرى في سنة 2026.

في حين أن هذا السيناريو سيجعل البرلمان الهندي أكثر تمثيلًا، إلا أنه سيمنح الولايات الشمالية أيضًا أغلبية الثلثين، ما يُمكّن حزب «بهاراتيا جاناتا» من تعديل الدستور متى شاء ومن دون مراعاة لرغبات الولايات الجنوبية، وستكون حكومة مودي قادرة على تبنّي سياسات قومية قد تجدها الولايات الأقل تعدادًا للسكان غير مستساغة أو تمييزية، ما يهدد الوحدة الوطنية في الهند التي تم تحقيقها بصعوبة.

أما اليوم فنجد أن ولايتين شماليتين فقط: بيهار، وأوتاربراديش مسؤولتان عن الجزء الأكبر من الزيادة السكانية في الهند، وبتعداد يصل إلى 220 مليون نسمة، ولا شك أن ولاية أوتاربراديش كانت ستصبح خامس أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان لو كانت مستقلة. إن هذه الولاية التي لديها بالفعل تأثير أكبر من اللازم على السياسة الهندية، من المرجَّح أن تكتسب المزيد من القوة مع نموِّ سكانها خلال العقد المقبل.

يُعدُّ الجهل بتنظيم النسل وفوائد العائلات الأصغر حجمًا في الشمال الأقل تعليمًا، هو في الغالب العامل الرئيسي وراء النمو السكاني غير المتساوي في الهند، فبينما نجحت الولايات الجنوبية بالفعل في تحقيق تغييرات كبيرة، وهذا يعود جزئيًّا إلى مستويات تعليمية أفضل بين النساء، لا تزال معرفة القراءة والكتابة بين نساء الشمال أقلَّ بكثير من المعدل العام على مستوى الهند، وبينما زاد عدد سكان بيهار بنسبة 25.4% بين سنة 2001 وسنة 2011، زاد عدد سكان ولاية كيرالا بنسبة 4.9% فقط. ولقد تم تأجيل التعداد السكاني سنة 2021 بسبب جائحة كوفيد19-، ولكن من المرجَّح أن هذه الفجوة قد اتسعت خلال الإحدى عشرة سنة الماضية[21].

في غضون ذلك، لم يتعافَ سوق العمل في الهند تمامًا من الجائحة، ووفقًا لمركز مراقبة الاقتصاد الهندي، انخفض التوظيف في الهند من 408.9 ملايين في عامَي 2019 و2020 إلى 387.2 مليونًا في عامَي 2020 و2021 مع ارتفاع معدل البطالة خلال العام الأول من الأزمة، وبينما تعافى التوظيف منذ ذلك الحين، فإن الوظائف انخفضت بمقدار 4.5 ملايين وظيفة، مقارنة بما كانت عليه الحال قبل الجائحة[22].

21. "What explains the obsession with the 1971 Census?", factly, JUNE 8, 2017:
https://tinyurl.com/295f7s3c

22. "Scars of the pandemic", cmie, 05 May 2022:
https://tinyurl.com/bdfyxdbd

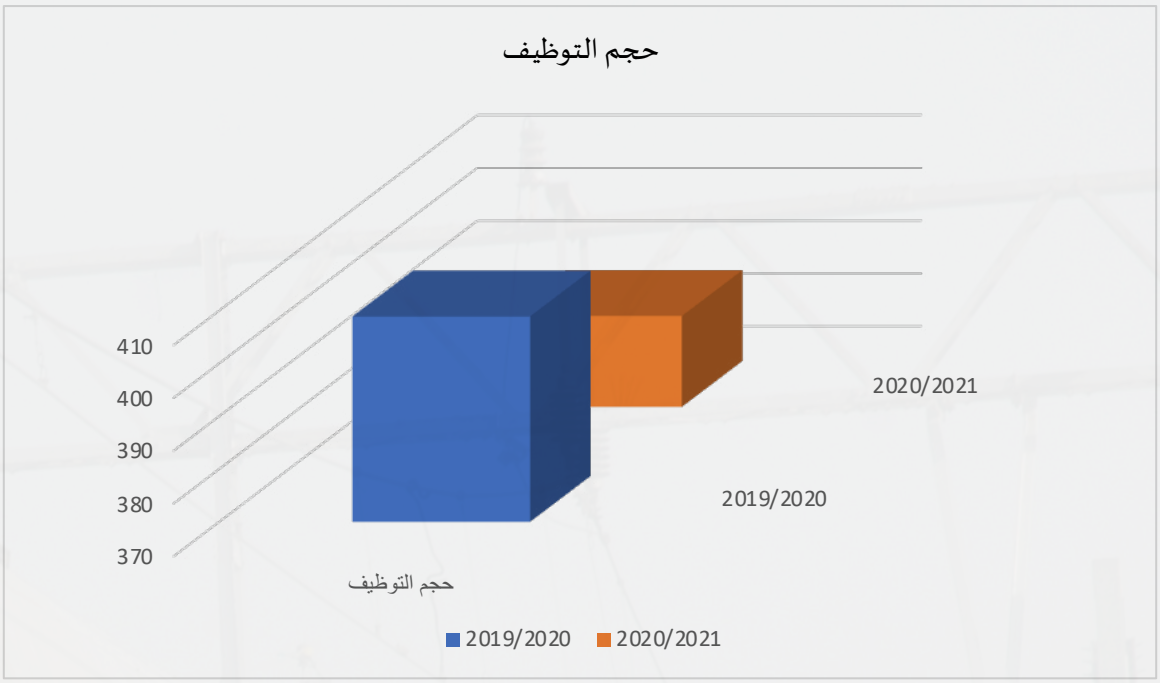

إن الزيادة الحادة في البطالة بين الشباب تبعث على القلق بشكل خاص. ولقد ارتفع معدل البطالة للهنود الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و25 عامًا إلى 23% على المستوى الوطني ليصل إلى 40% في ولايتَي كيرالا وكشمير، كما تراجعت خلال السنوات القليلة الماضية مشاركة الإناث في القوى العاملة التي كانت في السابق متوافقة مع الاتجاهات العالمية. أما على طرف النقيض فلقد شهد جنوب الهند انتشارًا للمنشآت المخصصة للمساعدة على العيش؛ حيث لا يوجد لدى العديد من الآباء المسنين مَن يعتني بهم بعد أن هاجر أبناؤهم بحثًا عن فرص عمل أفضل[23].

مدن هندية تحت الضغط

وعلى الرغم من تراجع المخاوف من حدوث «قنبلة سكانية» هندية، إلا أن منطقة واحدة تعاني بالفعل ضغوط النمو السكاني. وتُعدُّ المدن الهندية من بين أكبر المدن وأكثرها اكتظاظًا بالأعباء في العالم، وفي العقود القليلة المقبلة سوف تصبح أكبر حجمًا.

لا تزال الهند دولة ريفية إلى حدٍّ كبير؛ حيث يعيش حوالي 33% من السكان في المدن، لكن وتيرة التوسع الحضري تتسارع. وبحلول عام 2035، سيعيش 675 مليون هندي في المدن، ووفقًا لتوقعات الأمم المتحدة، بحلول عام 2050، سيعيش عدد من الهنود في البيئات الحضرية أكبر من عددهم في القرى. وتُعدُّ العاصمة الهندية دلهي، التي يبلغ عدد سكانها 20 مليون نسمة، واحدة من أكبر المدن

23. "Kerala's unemployment rate among youth rises to 40.5%: Here's why", the news minute, 17 Feb 2021: https://tinyurl.com/4u3bpf2b

وأكثرها تلوثًا في العالم. ومن المتوقَّع أن ينمو إلى 28 مليون بحلول عام 2041، وفقًا للمخطط الرئيسي للمدينة[24].

التحول الديمغرافي وأثره على الاقتصاد في اليابان:

لقد شهدت اليابان خلال العقود الأخيرة تحوّلًا واضحًا في التركيبة الديمغرافية للسكان، وهو ما أثَّر بشكل كبير على الاقتصاد الياباني. وتعدُّ اليابان من الدول التي تعاني تزايد معدل الشيخوخة في سكانها، وتنخفض فيها معدلات المواليد، ويزداد معدل الوفيات ومتوسط العمر. وقد يؤدي ذلك إلى تداعيات سلبية في المستقبل؛ حيث يقف ثالث أكبر اقتصاد في العالم على حافة الخلل الاجتماعي الناجم عن الشيخوخة السكانية السريعة، لدرجة أن رئيس الوزراء فوميوكيشيدا قال في يناير 2023: «إن اليابان على وشك عدم القدرة على الحفاظ على وظائفها الاجتماعية».[25]

ارتفاع عدد كبار السن: شهدت اليابان ارتفاعًا في عدد المسنين في السنوات الأخيرة. ففي عام 2020 بلغت نسبة الأشخاص الذين تجاوزوا سنّ الستين عامًا في اليابان 28.7% من إجمالي عدد السكان. ومن المتوقَّع أن يزداد عدد كبار السن في اليابان بمعدل 2.5 مليون شخص في السنة، وأن يصل معدّل الشيخوخة إلى 37.8% بحلول عام 2050، ويُتوقَّع بحلول عام 2065 أن يصل معدل الشيخوخة في اليابان إلى حوالي 39%.

24. ibid.

25. « Fumio Kishida: The prudent politician who wants to change Japan», elpais, MAY 21, 2023: https://tinyurl.com/yksecn7s

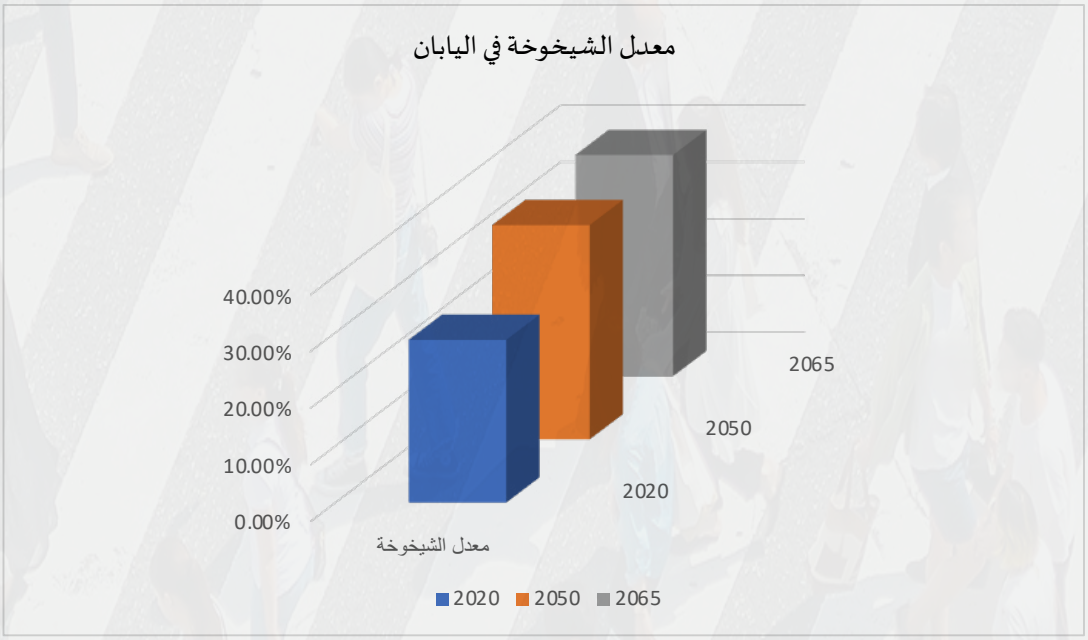

وتعدُّ الشيخوخة حادة بشكل خاص في اليابان؛ لأنها تنشأ في مجتمع يرتبط ارتباطًا قويًّا للغاية بالقيم التقليدية التي تعيق الطريق نحو المساواة بين الجنسين أو الانفتاح على الأجانب، وتنعكس النزعة المحافِظة في البلاد على المجال السياسي؛ حيث يحكم الحزب الديمقراطي الليبرالي اليميني اليابان دون انقطاع تقريبًا منذ عام 1955. وإلى جانب الأزمة الديمغرافية، فإن الواقع الجيوسياسي المعاصر يشكّل أيضًا تحديًا لهوية اليابان في مرحلة ما بعد الحرب، بمعنى آخر، وخاصة صعود الصين المثير للقلق، والاحتكاك بين بكين وواشنطن، وصواريخ كوريا الشمالية، كلها عوامل دفعت اليابان إلى تغيير سياستها الدفاعية التقليدية شديدة الاحتواء في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[26]. وتظل اليابان ثالث أكبر قوة اقتصادية في العالم، كما أنها في طريقها إلى التحول إلى دولة ذات قدرة عسكرية حديثة كبيرة، في ضوء الزيادة الكبيرة في الإنفاق الدفاعي المُدرَج في الميزانية. إنها دولة تتمتع بشركات متعددة الجنسيات وإمكانات تكنولوجية عالية، بالإضافة إلى وجود مجتمع آمن ومنظم وراقٍ، مع نوعية حياة رائعة، لكنّ كل هذا مهدَّد -كما يشير رئيس وزرائها- بتحديات ذات طبيعة وجودية.

تراجع معدّل النمو السكاني: حيث وُلِد نحو 1.2 مليون شخص كل عام في اليابان في منتصف التسعينيات، عندما كانت البلاد تدخل مرحلة طويلة من الركود الاقتصادي بعد عقود من النمو غير العادي، وفي عام 2022 وُلِد أقلّ من 800 ألف طفل، مع منحنى تنازلي

26. « North Korea: Latest missile simulated nuclear counterattack», elpais, MAR 20, 2023: https://tinyurl.com/2tw9dyaj

أسرع بكثير من المتوقَّع. وقد أثار هذا الكثيرَ من القلق. وتتوقّع الحكومة اليابانية أنه إذا لم يتم عكس هذا الاتجاه، سيتراجع معدل النمو السكاني في اليابان خلال العقود القادمة، ففي عام 2020، كان عدد السكان في اليابان حوالي 125.15 مليون نسمة، وبحلول عام 2060 يُتوقَّع أن يصل عدد السكان إلى 100 مليون نسمة، وسيتراجع إلى حوالي 60 مليون نسمة بحلول عام 2100. إن المنحنى الديمغرافي حادٌّ للغاية، لدرجة أنه يجعل مستقبل البلاد موضع شك. وهناك تساؤلات حول قدرة اليابان على تحمُّل أعباء معاشات التقاعد ورعاية المسنين، أو الحصول على قوة عمل صحية تتألف من الشباب الذين يتمتعون بقدرة إبداعية كافية لتعزيز الاقتصاد[27].

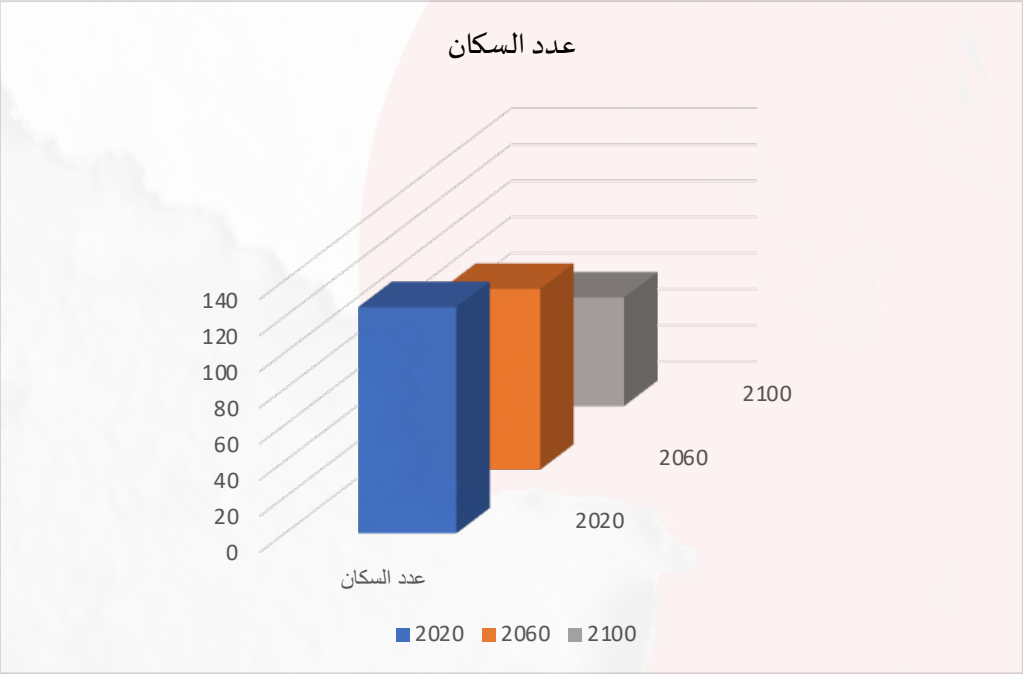

1. وفقًا لتقرير للأمم المتحدة، تُصنَّف اليابان من الدول التي يزيد فيها عدد المسنين بمعدل 7% في العام، وهو تقريبًا ثلاثة أضعاف معدّل النمو السكاني الإجمالي. ويُتوقَّع أن تفقد اليابان حوالي 30% من سكانها في فترة الخمسين سنة المقبلة.

2. تعاني اليابان أيضًا نقصًا في اليد العاملة؛ حيث يُتوقَّع أن ينخفض عدد العمالة بحوالي 25% بحلول عام 2050.

27. « Japan's ispace seeks to land first private spacecraft on the Moon», elpais, APR 25, 2023: https://tinyurl.com/3ph973us

3. اليابان لديها واحد من أدنى معدلات المواليد في العالم، فضلًا عن واحد من أعلى متوسطات العمر المتوقَّع؛ وفي عام 2020، كان ما يقرب من 1 من كل 1500 شخص في اليابان يبلغ من العمر 100 عام أو أكثر، وفقًا للبيانات الحكومية.

4. يعيش ما يزيد قليلًا عن 500 ألف ياباني بشكل دائم في الخارج: 0.4% من السكان المقيمين. وسافَر 700 ألف آخرون إلى الخارج في عام 2022؛ للإقامة الطويلة الأمد لأكثر من ثلاثة أشهر.

5. تزيد معدلات الاعتماد على المعاشات في اليابان؛ حيث يتلقّى الكثير من كبار السن معاشات تقاعدية.

6. وفقًا للتقارير، فإن أزمة شيخوخة السكان ستؤثر على الاقتصاد الياباني عن طريق البطء في نموّ الاستهلاك والإنفاق الحكومي بشكل عام.

7. يُعدُّ قطاع الخدمات من القطاعات الأكثر تضرّرًا بسبب أزمة الشيخوخة في اليابان؛ حيث إنه يتعرّض لضغوط متزايدة لتحسين الإنفاق على الرعاية الصحية وخدمات رعاية المسنين.

8. يتزايد الضغط على قطاع الصناعة والشركات من أجل تحسين سياسات التوظيف وجذب اليد العاملة اللازمة لتعويض النقص الكبير الذي يعانيه.

التغيّر الديمغرافي في ألمانيا

يتميز التغيّر الديمغرافي في ألمانيا بانخفاض معدلات المواليد وانخفاض حجم السكان. وإن الزيادة المتوقَعة في متوسط العمر، وما ينتج عن ذلك من شيخوخة السكان وتزايد نسبة السكان ذوي الأصول المهاجرة، تؤثر على ألمانيا أكثر من الدول الصناعية الأخرى. ويؤثر التغيّر الديمغرافي على كل مجالات الحياة تقريبًا، وسيؤثر بشكل كبير على المجتمع والاقتصاد في العقود المقبلة؛ لذا ترى الحكومة الألمانية أن إدارة التغيير الديمغرافي هي واحدة من أكبر مهامها المستقبلية؛ ولهذا السبب طُلِب من وزير الداخلية في نوفمبر 2009، إصدار تقرير الحكومة الفيدرالية حول الوضع

الديمغرافي والتنمية المستقبلية لألمانيا بحلول عام 2011، وتقديم مقترح للاستراتيجية الديمغرافية الوزارية للحكومة الاتحادية بحلول ربيع 2012[28].

التغيّر الديمغرافي:

تقلّص عدد سكان ألمانيا منذ عام 2003 ليصل الآن إلى 81.7 مليون نسمة، والسبب هو أن عدد الأشخاص الذين يموتون أعلى ويرتفع بشكل أسرع من عدد المواليد؛ فمنذ عام 2003، لم ينجح صافي الهجرة الإيجابية (عدد الأشخاص الذين ينتقلون إلى ألمانيا، مقارنة بعدد الأشخاص الذين ينتقلون بعيدًا) في تعويض الفارق بين معدّل الوفيات ومعدل المواليد. وسوف يستمر هذا الاتجاه في السنوات المقبلة. ووفقًا لنماذج مكتب الإحصاء الفيدرالي، فسوف ينخفض عدد سكان ألمانيا إلى 65 مليونًا ويمكن إلى 70 مليون نسمة بحلول عام 2060. وهذا يعني انخفاضًا بنحو 17 مليون نسمة، أو انخفاضًا بنسبة 15% إلى 21% في غضون خمسين عامًا[29].

28. Demography Report, Federal Government Report on the Demographic Situation and Future Development of Germany

29. « Germany: Beyond the Transition's End», prb, July 18, 2011: https://www.prb.org/resources/germany-beyond-the-transitions-end/

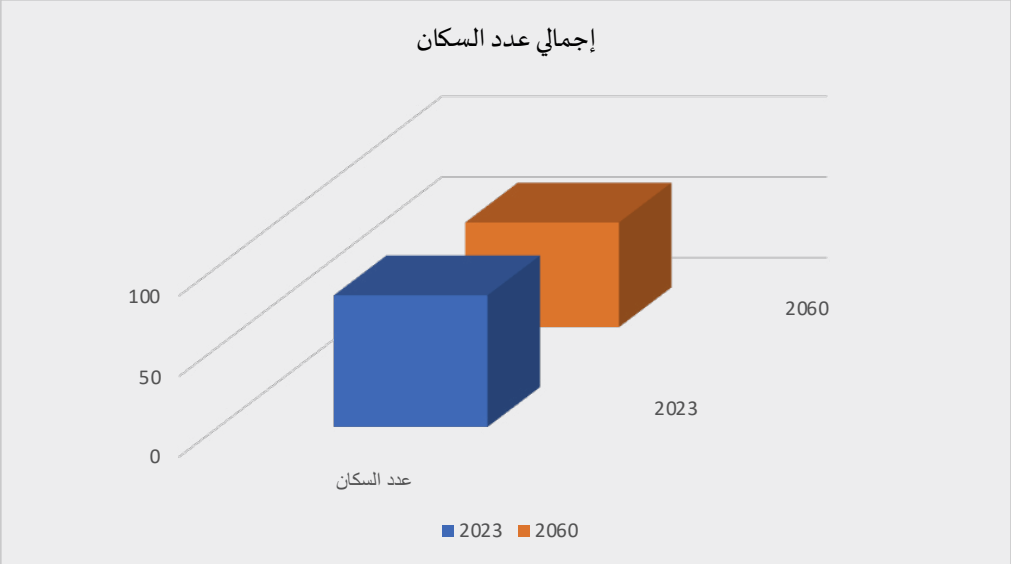

ويرافق هذا الاتجاهَ أيضًا انخفاضٌ في عدد السكان في سنّ العمل، وفي حين أن عدد السكان آخذٌ في الانخفاض، فإن الهيكل العمري يتغير أيضًا، وعلى مدى العقدَيْن المقبلين، سوف تتزايد نسبة كبار السن في مجموع السكان بشكل كبير، والمجموعة السكانية من الأطفال والشباب تحت سنّ 20 عامًا هي تقريبًا نفس حجم مجموعة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا فما فوق، وتشكّل كل مجموعة حوالي 20% من إجمالي السكان. وفي عام 2030، فئة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا سيشكّل كبار السن 29% من إجمالي السكان؛ وفي عام 2060، سيكون عمر كل شخص ثالث (34%) 65 عامًا على الأقل. وتتوقّع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن ترتفع نسبة إعالة كبار السن في ألمانيا من 34.8% في عام 2015 إلى 63.1% في عام 2075[30].

30. The stock market impact of ageing populations, Hargreaves Lansdown, 27 January 2023:
The stock market impact of ageing populations | Hargreaves Lansdown (hl.co.uk)

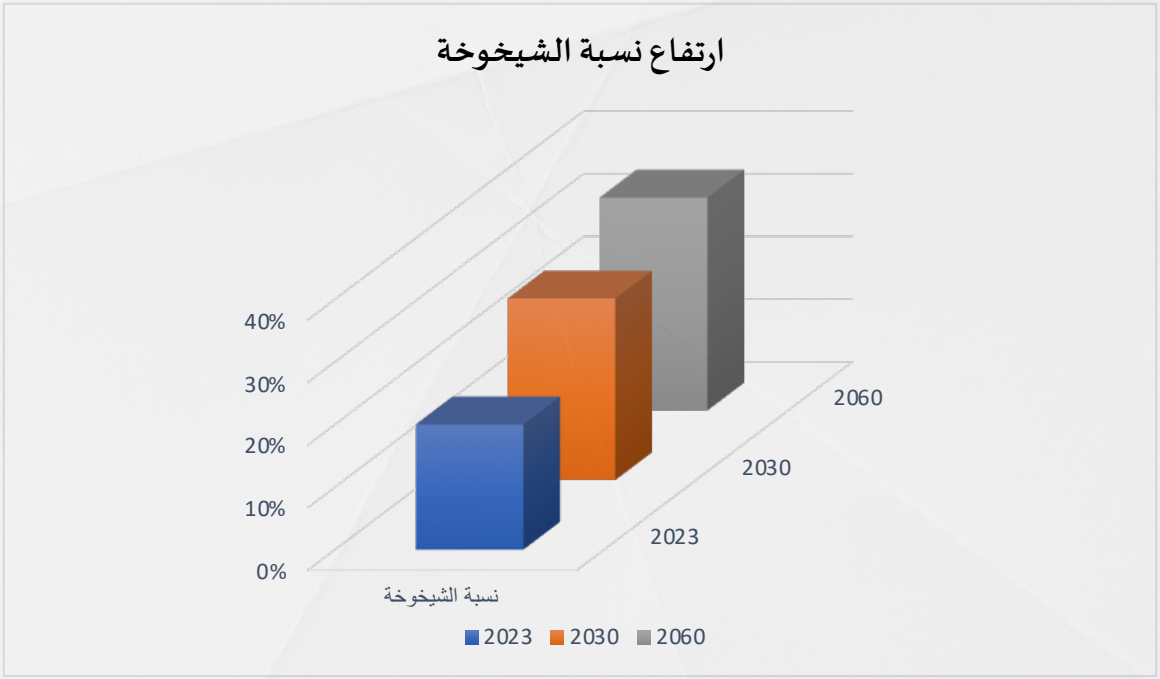
ارتفاع نسبة الشيخوخة
40%
30%
20%
10%
0%
2060
2030
2023
نسبة الشيخوخة
2023
2030
2060

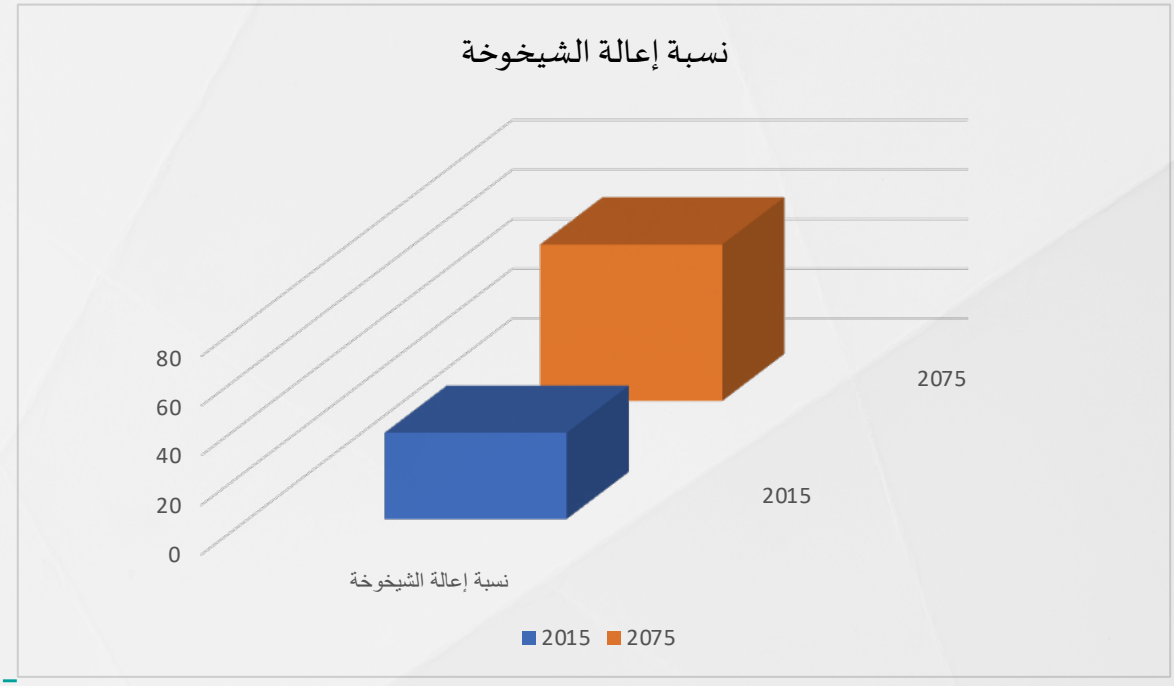
نسبة إعالة الشيخوخة
80
60
40
20
0
2075
2015
نسبة إعالة الشيخوخة
2015
2075

أسباب شيخوخة السكان:

انخفاض معدلات المواليد في ألمانيا لسنوات عديدة، وبعد الوصول إلى الذروة في منتصف الستينيات، المعروفة باسم «طفرة المواليد»، انخفض متوسط معدلات المواليد بشكل مطّرد. فمنذ منتصف السبعينيات، ظل معدل المواليد في ألمانيا منخفضًا بمتوسط 1.4 طفل لكل امرأة. وهو أقل بكثير من معدل 2.1 طفل مطلوب ليحلّ محل جيل الوالدين. ويرجع انخفاض معدل المواليد جزئيًّا إلى بقاء نسبة كبيرة من النساء من دون أطفال، وخاصة النساء ذوات التعليم العالي؛ والإنجاب في سن متأخرة؛ وإلى تغيير مفاهيم الأسرة[31].

وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع متوسط العمر المتوقَّع في ألمانيا، كما هي الحال في البلدان الصناعية الأخرى، بشكل مطّرد على مدى السنوات الـ 150 الماضية بنحو ثلاثة أشهر سنويًّا. وقد نشأ هذا الارتفاع في متوسط العمر المتوقَّع في البداية نتيجة لانخفاض معدل وَفَيات الأطفال. ولكن على مدى أكثر من ستة عقود، كان هذا يعكس زيادة في متوسط العمر المتوقَّع عند كبار السن، وسوف يستمر هذا الاتجاه.

31. Pensions at a Glance 2015 GERMANY, oecd,2015: https://www.oecd.org/germany/PAG2015_Germany.pdf

وبحسب تقديرات نموذج المكتب الاتحادي للإحصاء، فإن متوسط العمر المتوقَّع للأشخاص المولودين عام 2060، سيرتفع بمقدار ثماني سنوات للذكور إلى 85 عامًا، وبمقدار سبع سنوات للإناث إلى 89.2 عامًا[32].

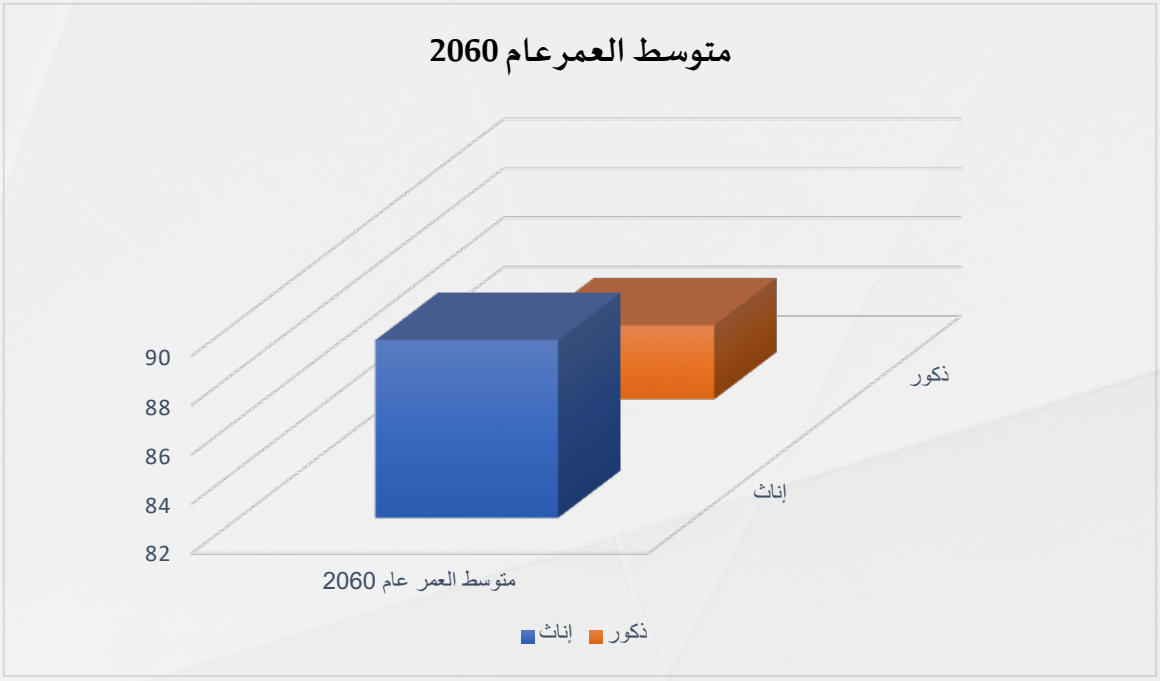

كما أن الصحة البدنية والعقلية لعدد متزايد من الأشخاص الذين يبلغون سنّ الشيخوخة آخذة في التحسن، في حين أن عدد السنوات التي يقضونها في صحة جيدة آخذٌ في الازدياد.

في العقود الماضية، كان صافي الهجرة في ألمانيا مرتفعًا للغاية، ما أدى إلى تقليل تأثير شيخوخة السكان وتأخير عملية الانخفاض السكاني.

في عامَي 2008 و2009، كان عدد الأشخاص الذين هاجروا من ألمانيا أكبر من عدد الأشخاص الذين هاجروا إليها (بعد التعديل الإحصائي للسجلّ المدني)، ولكن في عام 2010، ارتفع عدد المهاجرين إلى ألمانيا بالنسبة إلى الذين يهاجرون منها، بنحو 128 ألف شخص.

32. Demography Report, Federal Government Report on the Demographic Situation and Future Development of Germany

ارتفاع معدلات المواليد أو زيادة الهجرة، من الممكن أن يخفف من تأثير التغيّرات في البنية العمرية، برغم أن ذلك لا يمكن أن يُوقفَها؛ لأن الشيخوخة متأصِّلة بالفعل في البنية العمرية الحالية للسكان، وتتسارع مع تزايد المجموعات العمرية الكبيرة من جيل طفرة المواليد (جيل يكبر).

بالإضافة إلى شيخوخة السكان وانخفاضها، هناك اتجاهان آخران مهمان بالنسبة إلى التركيبة السكانية: الأول، أصبحت أنماط الحياة والأُسر في ألمانيا أكثر تنوعًا. الثاني، أصبح السكان أكثر تنوعًا عرقيًّا. (نسبة السكان ذوي الأصول المهاجرة ما يقرب من خمس إجمالي السكان) وسوف يستمر هذا الاتجاه. ومع ذلك يؤثر التغير الديمغرافي على مناطق مختلفة بدرجات متفاوتة؛ وفَقَدَت بعض المناطق عدد سكانها، بينما زاد عددهم في مناطق أخرى؛ حيث تحدث شيخوخة السكان في جميع المناطق بمعدلات مختلفة. ومع ذلك، يبدو أن المناطق الريفية الطرفية سوف تتأثر بشكل خاص بالتغيّر الديمغرافي. وقد شهدت أجزاء كثيرة من شرق ألمانيا بالفعل شيخوخة سكانية كبيرة وتراجعًا ملحوظًا، وهو ما تضخَّم بسبب الهجرة الداخلية. وتتأثر المناطق الريفية والحضرية في غرب ألمانيا أيضًا بشكل متزايد بهذا الاتجاه.

الأسرة والمجتمع

الأسرة عنصر أساسي في التغيير الديمغرافي، وقد تغيرت أنماط الحياة ومعدلات المواليد في ألمانيا خلال العقود الماضية. وقد صاحَبَ هذا مفهومٌ مختلف عن ماهية الأسرة، جنبًا إلى جنب مع الأسرة النووية الكلاسيكية، واكتسب الأزواج غير المتزوجين والأُسر ذات الوالد الوحيد قبولًا متزايدًا. وكان أحد العوامل المهمة في قرار إنجاب الأطفال، هو القدرة على تحقيق التوازن بين التزامات الأسرة والعمل. ومع ذلك بقي عنصر ثابت يتمثّل في أن المرأة لا تزال تتولى معظم المهام المتعلقة بالأسرة ويتعيّن عليها التوفيق بينها وبين العمل مدفوع الأجر، ففي عام 2008، بلغت الإعانات العائلية الفيدرالية 114.8 مليار يورو، منها 24 مليار يورو في شكل إعانات نقدية للعائلات[33].

الدعم الفيدرالي للأُسر يأخذ شكل علاوات الأمومة والأبوّة والطفل؛ والاعتراف من خلال تأمين التقاعد القانوني بالسنوات التي قضاها في تربية الأطفال؛ والتغطية في النظام القانوني وتأمين صحي للأزواج والأبناء من دون أيّ رسوم إضافية. والأسر ذات الدخل المنخفض مؤهَّلة للحصول على مكملات الأطفال وبدل السكن؛ حيث يشار إلى أن ما يقرب من نصف الأُسر التي لديها أطفال في سنّ المدرسة تجد صعوبة في إيجاد توازن جيد بين التزامات الأسرة والعمل.

33. Ageing Over Berlin, ispionline, 12 Jan 2023: https://tinyurl.com/nhzsmzbt

وفي المناطق المتضررة بشكل خاص من الشيخوخة وانخفاض عدد السكان، يمكن أن تساعد مشاركة كبار السن، على وجه الخصوص، في الحفاظ على البنى التحتية الرئيسية. ويجب تحسين الظروف الإطارية اللازمة لتمكين الناس من متابعة رغبتهم في المشاركة المدنية، بغضّ النظر عن أعمارهم.

الهجرة والاندماج

يُعتبر عدد الأشخاص الذين يهاجرون إلى ألمانيا أو يهاجرون منها، عاملًا آخر في التغيّر الديمغرافي. واعتمادًا على الظروف الإطارية، يمكننا أن نتوقّع هجرة صافية سنوية تتراوح بين 100 ألف و200 ألف شخص في السنوات المقبلة. في حين أن عدد المُعاد توطينُهم من أصل ألماني وأسرهم، القادمين إلى ألمانيا، آخذٌ في الانخفاض منذ سنوات. وسوف تحتاج ألمانيا إلى قدر أكبر من الهجرة من جانب العمال المهرة والمؤهلين تأهيلًا عاليًا من أجل التخفيف من التأثير السلبي الناجم عن نقص العمالة الماهرة على الإنتاجية والنمو[34].

ومن أجل جعل ألمانيا أكثر جاذبية للعمال المؤهلين تأهيلًا عاليًا وذوي المهارات العالية، ستقوم الحكومة الاتحادية بتقليل العقبات البيروقراطية أمام العمال المؤهلين، وتحسين الشروط الإطارية لتصاريح إقامتهم المؤقتة والدائمة، ودراسة كيفية توظيف العمال الأجانب المهرة والمؤهلين تأهيلًا عاليًا في ألمانيا. ومع ذلك من الصعب التنبؤ بعدد العاملين في المهن المختلفة وذوي المهارات المختلفة الذين ستكون هناك حاجة إليهم في مناطق وصناعات معينة في ألمانيا؛ لأن هذه الحاجة تعتمد أيضًا على الوضع الاقتصادي. ويجري تطوير أداة لتحديد احتياجات العمل الحالية والمستقبلية، مقسَّمة بحسب الصناعات والمناطق والمؤهلات (مراقبة الوظائف) بمساعدة مجتمع البحث من أجل تصميم تدابير مستهدفة قائمة على الاحتياجات. وفي ظل تضاعف عدد الألمان المهاجرين إلى بلدان أخرى ثلاث مرات تقريبًا منذ السبعينيات. وفي عام 2010، فقد تم تسجيل 141 ألف ألماني على أنهم يغادرون البلاد. وفي الوقت نفسه، انتقل 115 ألف ألماني إلى ألمانيا، عاد معظمهم إلى وطنهم؛ لذا تهدف سياسة الاندماج

34. Governance of migrant integration in Germany, Europa:
https://tinyurl.com/yv7wr6rj

إلى مساعدة المهاجرين على المشاركة على قَدم المساواة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ألمانيا مع تعزيز التماسك الاجتماعي.

الاقتصاد والعمل والتعليم والبحث

في العقود المقبلة سوف يغيّر التغيّر الديمغرافي الظروف الإطارية للنمو والازدهار، إذ تعتمد الإمكانات الاقتصادية والنمو بشكل كبير على وجود عدد كافٍ من العمال المنتجين والمهرة والمبتكِرين، ومع ذلك فإن مستوى وهيكل الطلب الاقتصادي الإجمالي سوف يتغير نتيجة للتغيرات الديمغرافية؛ حيث بدأ حجم السكان في سنّ العمل بالانخفاض منذ عشر سنوات، وقد تم تعويض هذا الانخفاض حتى الآن من خلال زيادة عدد النساء والعمال الأكبر سنًّا، وانخفاض البطالة في السنوات الأخيرة. ويبلغ عدد السكان في سنّ العمل (20 إلى 64 عامًا) في ألمانيا حاليًّا 49.8 مليون نسمة. ومن المحتمَل أن يكون عدد السكان في سنّ العمل أقلّ بنحو 6.3 ملايين شخص في عام 2030، وهذا على افتراض أن صافي الهجرة السنوية يبلغ 200 ألف شخص، ابتداء من عام 2020[35].

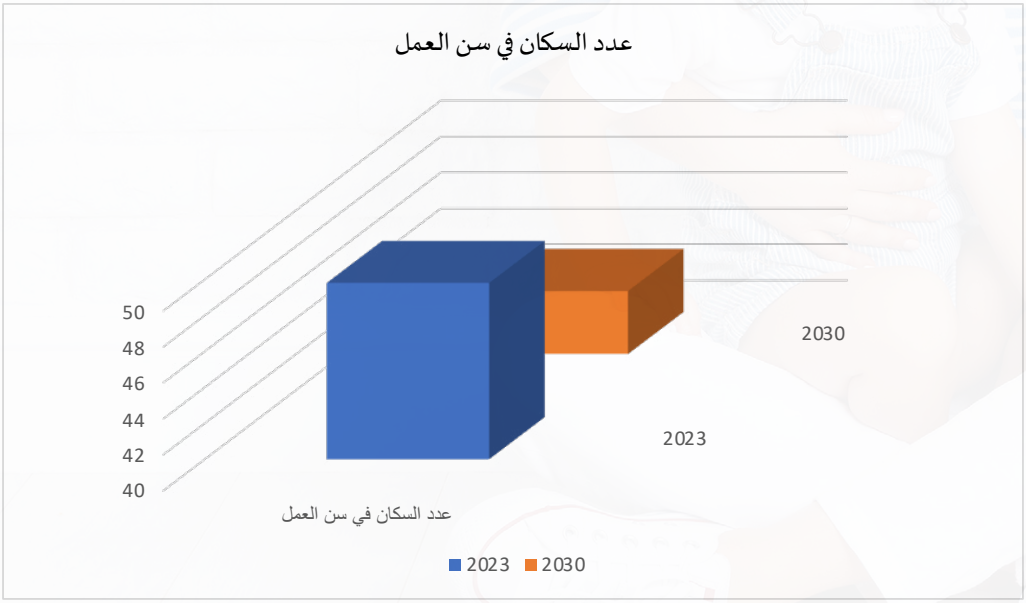

35. Demography Report, Federal Government Report on the Demographic Situation and Future Development of Germany

ومن أجل التعامل مع تأثير النمو الناتج عن التغير الديمغرافي وإدارة التهديد المتمثّل في نقص العمالة الماهرة، يتعيّن على ألمانيا الاستفادة بشكل أفضل من إمكانات العمالة والإبداع الحالية وإمكانات المهاجرين المؤهَّلين. ويمكن استغلال الفئات التي لم تُستغَل حتى الآن بالقدر الكافي، مثل النساء والعمال الأكبر سنًّا والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم.

ولا يزال العمال الأقل مهارة يتحملون وطأة البطالة، خاصة الشباب الذين لم يُنهوا الدراسة، والشباب الذين ليس لديهم مؤهِّل مهني، فإن فرصهم أسوأ بكثير في سوق العمل؛ ولهذا السبب، فإن الهدف هو تحسين خيارات التدريب التعليمي والمهني، وبالتالي تمكين الشباب من الحصول على موطئ قدم في سوق العمل.

ويمكن أن يكون لزيادة المستويات التعليمية للسكان تأثيرٌ كبير على النمو؛ حيث يؤدي المستوى العالي من التعليم إلى زيادة إنتاجية العمل ومعدلات التوظيف وله تأثير إيجابي على الإنتاج، والهدف هو: زيادة رفع المستوى التعليمي للسكان، ومكافحة العجز التعليمي، وضمان تكافؤ الفرص التعليمية.

خلاصات اتجاهات الديمغرافيا المستقبلية

تشهد الصين والهند واليابان وألمانيا تغيرات ديمغرافية هامة تؤثر في توزيع السكان والتركيبة العمرية للمجتمعات. والآن دعونا نعرض بعض الاتجاهات الديمغرافية الحديثة:

الصين:

يُعتبر التحول الديمغرافي في الصين تحديًا كبيرًا أمام الاقتصاد؛ حيث يفرض تحديات جديدة على الحكومة والقطاع الخاص. ويتطلّب تكييف السياسات الاقتصادية وتحسين نظام الرعاية الاجتماعية لتلبية الاحتياجات المتغيرة للسكان وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في الصين في هذا السياق. ففي حين تبذل الصين جهودًا لتعزيز قدراتها في مجال الرعاية الاجتماعية، فإنها لا تزال متخلّفة عن العديد من الدول المتقدمة، علاوة على ذلك، تفتقر الصين إلى التدفق الداخلي للمهاجرين، الذي ساعد في إبطاء أو عكس اتجاه انخفاض عدد السكان في سنّ العمل في بلدان أخرى. ومن دون هذه العوامل،

ستجد الصين نفسها في مواجهة أزمة ديمغرافية بطيئة الحركة على مدى العقود المقبلة، وسوف يُضطر قادتها إلى اتخاذ خيارات صعبة في مواجهة التحديات المقبلة.

الهند:

على الرغم من الارتفاع المستمر المتوقَّع في عدد السكان في الشمال على مدى السنوات القليلة المقبلة، فإن المسار العام للهند هو مسار انخفاض الخصوبة والاستقرار السكاني في نهاية المطاف. ومع ذلك، فإن مدى انخفاض معدلات الخصوبة لا يزال محل نقاش. وتكافح الهند حاليًّا مع تفاقم الانقسام بين الشمال والجنوب والتمدن غير المنضبط ونقص المياه وندرة الموارد وشيخوخة السكان في بعض المناطق وتزايد بطالة الشباب في مناطق أخرى. إن النمو المذهل والتطور الاقتصادي في الهند يعطينا سببًا للأمل وقد أثبت الهنود أنهم يتمتعون بالمرونة وبالقدرة على إيجاد الحلول في الأوقات العصيبة، ولكن لاغتنام الفرص التي يتيحها التحول الديمغرافي الذي يلوح في الأفق، يجب على الهند الإقرار بهذه الاتجاهات ومعالجتها، وخلاف ذلك، فإن ما بدا وكأنه عائد يمكن أن يؤدي الى وقوع كارثة.

اليابان:

يجادل بعض الباحثين وعلماء المناخ بأن انخفاض عدد السكان يمكن أن يفيد الأنظمة البيئية المتضرِّرة ويقلِّل الانبعاثات مع تفاقم أزمة المناخ، ولكنه يسبّب أيضًا متاعب لدول مثل اليابان؛ حيث يوجد عدد أقل من العاملين لتمويل معاشات التقاعد والرعاية الصحية، وعدد أقل من الناس لرعاية المسنين. وفي إبريل 2022، أطلقت اليابان وكالة جديدة للأطفال والأُسر، التي تركّز على تدابير لدعم الآباء، مثل إنشاء المزيد من مراكز الرعاية النهارية، وتوفير خدمات للشباب، مثل الاستشارة؛ حيث تُعتبر السياسات المناهضة للشيخوخة من السياسات الحكومية الأكثر اهتمامًا في اليابان؛ حيث توفّر برامج، مثل الإعفاءات الضريبية للأُسر الشابة، والحوافز للمجتمعات المدرسية والكهربائية لتحسين معدلات الإنجاب.

ألمانيا:

باختصار يطرح التغيّر الديمغرافي مجموعة متنوعة من التحديات الجديدة للتعليم العام في ألمانيا. وتحتاج القطاعات التعليمية الفردية إلى التكيّف مع معدلات المواليد وعملية الشيخوخة، على سبيل المثال، في التعليم في مرحلة الطفولة المبكِّرة، والمدارس طوال اليوم، والانتقال إلى التدريب المهني، والتطوير المهني المستمر.

وعلى الرغم من الانخفاض السكاني الناجم عن التغير الديمغرافي، فإن الاستثمار في التعليم سيبقى على المستوى نفسه، بل ينبغي زيادته في مناطق معينة؛ من أجل مساعدة الناس في جميع الأوضاع المعيشية والتعليمية من خلال التدابير التعليمية المناسبة. وبالإضافة إلى التعليم، يلعب البحث والابتكار دورًا مهمًّا في التعويض عن تقلّص الإنتاج وإمكانات النمو. وبالتالي فإن سياسة البحث والإبداع لديها مهمتان رئيسيتان: أولًا، تدريب وتوظيف المزيد من الشباب للعمل في مجال البحث والابتكار. وثانيًا، زيادة وتكييف أنشطة البحث والابتكار. وقد حددت الحكومة الفيدرالية هدف استثمار تجاوز الـ 12 مليار يورو في المجالات الرئيسية للتعليم والبحث في الفترة 2010-2013.

بشكل عام، ألمانيا أكثر من معظم الدول الأعضاء الأخرى في منظمة OECD، سوف تضطر إلى الاستعداد لشيخوخة السكان وانخفاضها في العقود المقبلة. الأمر الذي سيؤثر على كل مجالات الحياة والمجتمع والسياسة العامة، ما سيؤدي إلى ظهور تحديات جديدة للتماسك الاجتماعي والازدهار الاقتصادي في ألمانيا على المدى الطويل.

في حين ترتكز استراتيجية الحكومة الاتحادية على أساس مشترك بين الأجيال، وهي سياسة مصمَّمة خصيصًا لحالات المعيشة المختلفة، التي تعزّز فرص التنمية في مرحلة مبكرة وللأشخاص من جميع الأعمار من خلال تهيئة الظروف الإطارية اللازمة.

وتسعى الحكومة إلى تحقيق الأهداف الأربعة التالية:

1. التعرّف على الفرص التي تتيحها الشيخوخة والاستفادة منها.
2. زيادة النموّ وضمان الرخاء.
3. الحفاظ على العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي وتعزيزهما.
4. الحفاظ على قدرة الحكومة على أداء وظائفها.

بالإضافة إلى ذلك، تشهد هذه البلدان جميعًا تحديًا تواجه معه الدولة حاجة إلى تطوير السياسات والإصلاحات المناسبة لمواجهة هذه التغيرات الديمغرافية، بما في ذلك تحسين خدمات الرعاية الصحية والتقاعد وإعادة التفكير في سياسات الهجرة. وستواجه الدول الأربع تحديات حقيقية في السنوات المقبلة، وبالتالي تتطلّب سياسات حكومية واضحة واستراتيجيات شاملة للتعامل مع هذه التغيرات.

ترينـدز للبحوث والاستشارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY

trendsresearch
Trends Research and Advisory
@TrendsRA
trendsra